جامعة المنوفية

مجلة بحوث
كلية الآداب

السنة ٣٠
العدد ١٢٠
الجزء الأول
يناير ٢٠٢٠ م

دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب جامعة المنوفية

web site : http // www.menofia.edu.eg • e.mail: rjfa2012@gmail.com

مجلـــة بحـــوث كليـــة الآداب
جامعـــة المنوفيـــة

السنة ٣٠ العدد (١٢٠) يناير ٢٠٢٠م

مجلـــة فصليـــة محكمـــة

شروط وسياسة النشر

- تنشر المجلة البحوث النظرية والتطبيقية والمراجعات العلمية وعروض الكتب وتقارير رسائل الماجستير والدكتوراه فى التخصصات العلمية لأقسام كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية فى مصر والعالم العربى بمختلف اللغات.
- تنشر المجلة الأعمال الأصلية والمبتكرة التى يسبق نشرها أو قبولها للنشر فى مجلات أخرى.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوى الاختصاص، يتم انتقاؤهم بسرية تامة لبيان صلاحية البحوث من الناحية العلمية ومدى موافقتها لشروط النشر، ويتم إشعار الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
- لا تعاد البحوث المقدمة للنشر إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أم لم تقبل، وتحتفظ المجلة بحقها فى عدم نشر أى بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية.
- سعر نشر الصفحة الواحدة ١١ جنيهات لأعضاء هيئة التدريس بالكلية و١٦ جنيهاً لأعضاء هيئة التدرس من خارج الكلية و٧ دولار أمريكى أو مايعادلها لأعضاء هيئة التدريس غير المصريين.
- يتم تحصيل مبلغ ٣٠٠ جنيهاً من الباحثين المصريين و١٠٠ دولار أمريكى من الباحثين الأجانب قيمة التحكيم العلمى إما نقداً أو بشيك مصرفى باسم المجلة ويتم تحصيل مبلغ ١ جنيهاً للصفحة الواحدة مقابل المراجعة اللغوية.
- تقدم البحوث مطبوعة على ورق A4، مصحوبة بملخص بالعربية فى حدود مائتى كلمة وآخر بالإنجليزية فى نفس الحدود، مع بيان الكلمات المفتاحية Keywords (رؤوس الموضوعات)، كما تقدم البحوث إلكترونيا على CD أو Flash Memory على أن تكون مكتوبة ببرنامج Word بخط Simplified Arabic أو Times New Roman للأبحاث باللغات الأجنبية بنط الكتابة للعنوان ١٤ أسود، والعناوين الجانبية ١٣ أسود، والمتن ١٢ عادى، والهوامش والحواشى ١٠ عادى، وألا تقل هوامش الصفحة من الجانبين عن ٤,٥ سم ومن الأعلى والأسفل ٤,٥ سم.
- مازاد البحث عن (١٠٠ صفحة) يصدر البحث فى ملحق خاص بنفس العدد الصادر مع إضافة (١٠٠ جنيها) فروق طباعة.
- تجمع الاستشهادات المرجعية فى نهاية البحث فيما عدا البحوث التى تتطب غير ذلك، مع مراعاة الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات.
- يتم ترتيب البحوث والدراسات فى المجلة وفقاً لأمور فنية بحتة ولا علاقة لها بمكانة المؤلف أو قيمة العمل.
- لا يعاد نشر أى بحث مما ينشر فى المجلة إلا بإذن كتابى من رئيس تحرير المجلة، وللمجلة كافة حقوق النشر وإعادة النشر للبحوث بأى من الأساليب المطبوعة أو الإلكترونية المحلية والدولية.
- الآراء والأفكار الواردة فى البحوث المنشورة تحمل وجهة نظر كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء المسئولين عن المجلة.

Scanned with CamScanner

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير أ.د / أسامة عبد الفتاح مدنى

عميد الكلية

نائب رئيس التحرير أ.د / نور محمد السبكى

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

مدير التحرير أ.د / عبد الفتاح مصطفى غنيمة

أستاذ متفرغ بقسم الفلسفة

المحرر التنفيذى أ.د / خالد فهمى إبراهيم

أستاذ بقسم اللغة العربية

المحرر التنفيذى أ.د / محمود عبد الكريم الجندى

أستاذ بقسم المكتبات والمعلومات

المحرر التنفيذى د / ندية عبد النبى محمد القاضى

أستاذ مساعد بقسم الإعلام

سكرتير التحرير أ / سامى محمد عبد الله

مدير مكتب السيد أ.د / وكيل الكلية

للدراسات العليا والبحوث

Scanned with CamScanner

الهيئة الاستشارية

أ.د/ زينب عفيفى شاكر	الأستاذ المتفرغ بقسم الفلسفة
أ.د/ مصطفى لبيب	مقرر لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة
أ.د/ عبد المنعم شحاتة محمود	الأستاذ بقسم علم النفس
أ.د/ صلاح عبد الجابر عيسى	الأستاذ المتفرغ بقسم الجغرافيا
أ.د/ أمنية مصطفى صادق	الأستاذ بقسم المكتبات
أ.د/ محمد فوزى ضيف	الأستاذ المتفرغ بقسم اللغات الشرقية
أ.د/ محمد السيد عزوز	الأستاذ المتفرغ بقسم اللغة العربية
أ.د/ علاء شاهين	الأستاذ بكلية الآثار - جامعة القاهرة
أ.د/ خالد صلاح الدين	أستاذ بكلية الإعلام - جامعة القاهرة (إذاعة وتليفزيون)
أ.د/ أميرة عجمية	الأستاذ المتفرغ بكلية الآداب - جامعة القاهرة
أ.د/ مصطفى أبو والى الفخرانى	الأستاذ بكلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

الترقيم الدولى الموحد للدوريات ٢٩٥٦-٢٠٩٠

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٩/١٨٢٩٥

عنوان المراسلات : كلية الآداب - جامعة المنوفية - شبين الكوم

جميع المراسلات توجه باسم / سكرتير التحرير

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

Scanned with CamScanner

مجلـــة بحـــوث
كليـــــــــــة الآداب

" الأحاديث التي أعلّها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "إتحاف المهرة " عند الحاكم في المستدرك ، من أول الكتاب "مسند آبي اللحم الغفاري ، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما ". جمعاً ودراسة "

إعـــداد

د /عبدالله بن محمد بن محمد الصامل
الأستاذ المشارك بقسم السّنة وعلومها بكلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

السنة ٣٠ العدد(١٢٠) يناير ٢٠٢٠م

" الأحاديث التي أعلّها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "إتحاف المهرة " عند الحاكم في المستدرك ، من أول الكتاب "مسند آبي اللحم الغفاري ، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما ". جمعاً ودراسة "

د /عبدالله بن محمد بن محمد الصامل
الأستاذ المشارك بقسم السّنة وعلومها بكلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

المقـــــــدمـــــــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، وبعد : " ولما كانت الأحاديث النبوية والآثار المحمدية، أصل العلوم بعد القرآن، وقاعدة الشريعة وأركان الإيمان، ومن أراد اللَّه تعالى به الخير، وحفظه من السوء والضَّيْر، وفَّقه لجمعها وتحريرها، وأرشده لتفهيمها وتقريرها، مخلصًا في ذلك النية والعمل، متجنبًا طريق الخطأ والزلل .وكان ممن اعتنى بهذا الفن أعظم عناية إلى أن بلغ الغاية القصوى في الدراية والرواية، وفاق كثيرًا من الرجال، وحاز شرف الرتبة في الحال والمآل: شيخ الإسلام، وأوحدُ الأئمة الأعلام، حافظُ العصر، وخاتمة المجتهدين، قاضي القضاة، أبو الفضل شهاب الدين الشهير بابن حَجَر العسقلاني . حامل راية العلوم والأثر، فألَّف فيه كتابةً وقراءةً وسماعًا، وجمع فنونًا عديدة منه وأنواعًا، وحرر فيه ما لم يُسبق إليه، وصار المعوَّل في حفظ السنة النبوية وغيرها عليه، مع ما رزقه اللَّه من فرط الذكاء والتدقيق، ومن حاذق التعبير والتحقيق، فليس لأحد بعده إلى درجته وصول، ولا للقلب إلى كلام غيره مِنْ أهل عصره قبول، سارت بفضائله الرُّكبان، وشُدَّت إليه الرِّحال من أقطار البلدان [1]" . وإن من أهم وأعظم مصنفات الحافظ ابن حجر كتابه:" إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ". والذي جمع فيه أطراف التصانيف العشرة في السنة النبوية ، وهي : " الموطأ" للإمام مالك، و"المسند" للإمام الشافعي، و"المسند" للإمام أحمد، و"السنن" للدارمي، و"صحيح ابن خزيمة" ، و"المنتقى" لابن الجارود ،و"المستخرج" لأبي عوانة ،و" صحيح ابن حبان"،و" المستدرك " للحاكم أبي عبدالله. وحوى

(1) ما بين المعكوفتين من مقدمة الحافظ السخاوي في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٥٣/١-٥٤).

كتاب ابن حجر" إتحاف المهرة " الفوائد النفيسة، والنكت اللطيفة، والاستدراكات والتعليقات المهمة النافعة على بعض أصحاب الكتب العشرة. ومن أهم هذه التعليقات التي وقفت عليها أثناء بحثي وقراءتي للكتاب: بيانه لوجه العلة في بعض الأحاديث المعلّة التي خرّجها الحاكم في كتابه المستدرك. فيذكر الحافظ ابن حجر علّتها ووجه الاختلاف فيها في رفعها وقفها، أو وصلها وإرسالها، أو في زيادة راوٍ أو إسقاطه أو إبداله، أو يذكر العلة في متن الحديث ، ويذكر الراجح من أوجه الاختلاف في الحديث . وغالباً ما يستشهد بكلام الأئمة المحققين في هذا الشأن كالبخاري وأبي حاتم والترمذي والدارقطني ،وغيرهم.

ونظراً لأهمية مثل هذه التعليقات، وفائدتها النفيسة ، خصوصاً أنها جاءت من عالم حافظ خبير محقق متقن، بضاعته الحديث والإسناد والجرح والتعديل والتحقيق والتخريج وعلل الحديث ، وهو ابن حجر العسقلاني ،حرصت على جمع ودراسة وتخريج الأحاديث التي ذكر علّتها في مستدرك الحاكم . ولفتح المجال أمام الباحثين للتتبع جميع تعليقات واستدراكات ابن حجر المهمة في إتحاف المهرة على بعض أصحاب الكتب العشرة ، وغيرهم . لأجل ذلك استعنت بالله واخترت أن يكون عنوان هذا البحث :" **الأحاديث التي أعلّها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه " إتحاف المهرة " عند الحاكم في المستدرك ، من أول الكتاب " مسند آبي اللحم الغفاري ، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما ". جمعاً ودراسة** " .

<u>أهمية الموضوع وأسباب اختياره :</u>

١- مكانة الحافظ ابن حجر العسقلاني في علم الحديث عموماً ، وفي علم العلل بشكل خاص .

٢- تضمن كتاب الحافظ ابن حجر" إتحاف المهرة "، للعديد من الأحاديث التي أعلها ابن حجر عند الحاكم وبيّن وجه علتها والراجح في ذلك .

٣- الإسهام في دراسة الأحاديث المعلة عند الحاكم في المستدرك والتي بيّن علتها ابن حجر في إتحاف المهرة .

<u>أهداف البحث :</u>

١- جمع الأحاديث التي أعلّها ابن حجر عند الحاكم في المستدرك، ودراستها وتخريجها والحكم عليها.

٢- فتح المجال أمام الباحثين لدراسة بقية الأحاديث والتي أعلها ابن حجر عند الحاكم أو غيره ، ودراستها وتخرجها والحكم عليها .

حدود البحث : من أول الكتاب " مسند آبي اللحم الغفاري ، إلى نهاية مسند أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنهما ". جمعاً ودراسة ". وأشير إلى الحافظ ابن حجر يورد أحاديث عند الحاكم في المستدرك ، ويضعفها لأمرٍ بيّنٍ ظاهر ، إما لأن الراوي متكلم فيه ،أو لانقطاع الحديث أو إرساله . وهذا ليست مجال البحث والدراسة . لأن الضعف فيها بيّنٌ وظاهر ، وهذه افردتها في بحث مستقل [٢]. والأحاديث محل الدراسة هنا هي الأحاديث المعلّة عند الحاكم في المستدرك والتي ذكر علتها الحافظ ابن حجر في كتابه " إتحاف المهرة " . ومجموع هذه الأحاديث ثلاثة عشر حديثاً ، قسمتها في خطة البحث بحسب نوع العلة فيها ، والتي أشار لها ابن حجر.

الدراسات السابقة : ولم أجد بعد التتبع والنظر في فهرسة المكتبات والبحث الالكتروني إلى دراسة مستقلة لهذا البحث .

منهج البحث والدراسة :

اجتهدت في أن يكون منهج البحث استقرائي وتحليلي ، فاستفرغت جهدي في جعل البحث يسير على منهج واحد ، وطريقة ثابتة ، إلا ما لابدّ منه ، وهذا المنهج يمكن أن أجمله في أمور :

أولاً : استخراج وجمع الأحاديث المعلّة :

١- الاستقراء المتكرر لإتحاف المهرة في الجزء المقرر في حدود البحث لجمع جميع الأحاديث التي أعلّها ابن حجر عند الحاكم .

٢- أنقل النصّ كاملاً من إتحاف المهرة .

٣- أشرح غريب الحديث من كتب غريب الحديث والمعاجم ، وغيرها .

٤- أرتب الأحاديث حسب جنس العلة في المباحث، مرقماً جميعها بترقيم واحد شامل للأحاديث .

([٢]) ينظر:إتحاف المهرة (٢١٦/١ح ٦٠، ٢٥٤/١ح١١٠، ٣١٨/١ح ١٩٤، ٤٣٠/١ح٣٧٥، ٥٢٣/١ح ٦٢٣، ٥٣٦/١ح ٦٦٧، ٥٦٩/١ح ٧٦٩، ٦٠٦/١ح ٨٦٨، ٢٧٦/٢ح ١٧١٢، ٢ /٣٥٧-٣٥٨ح ١٨٨٥، ٣٨٣/٢-٣٨٤ح ١٩٥٠، ٣٨٤/٢ ح ١٩٥٢-١٩٥٣، ٢/).

ثانياً : تراجم الراوة :

١-أترجم لمدار الحديث وشيوخه وتلاميذه عند الحاجة. فأذكر اسم الراوي كاملاً بما يميزه عن غيره ، وكنيته ولقبه ، وأشهر شيوخه وتلامذته ، ثم أقوال الأئمة فيه ، وسنة الوفاة إن علمت أو الطبقة ، ومن أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة ولواحقها .

٢-إذا كان الراوي ممن اتفق على ثقته أو ضعفه ، فأذكر حاله باختصار .

٣-إذا كان الراوي مختلفاً فيه ، فإني أحرر القول فيه ، فأذكر أقول الموثقين أولاً ، ثم المضعفين ، وأطيل في ذلك حسب الحاجة ، وأجمع بين كلام الأئمة فيه ما أمكن ذلك ، وإلا ذكرت الراجح عندي ، على حسب ما ظهر لي من حاله ، مدعماً ذلك بالتعليل .

٤-أما الرواة المختلفون على المدار فأترجم لكل واحد منهم ترجمة موجزة ، إلا إذا كان عددهم كثيراً فأترجم لأشهرهم ، وإذا اقتضى المقام الاستفاضة في ترجمة بعضهم لارتباط ذلك بالترجيح فإني استفيض في ترجمته بما يعطي المقام حقه .

٥-في خاتمة كل ترجمة أذكر مصادر الترجمة ، مرتبة وفق التاريخ الزمني لأصحابها، ذاكراً الجزء ، والصفحة .

ثالثاً : المنهج في دراسة الأحاديث المعلّة ، وتخريجها ، والحكم عليها :

١-أذكر نصَّ الحديث الذي اعلّه الحافظ ابن حجر ، مورداً أوجه الاختلاف التي ذكرها فيه ، مع نقل كلامه على الحديث إن وجد .

٢-بعد تتبع طرق الحديث ، أحدد مدار الحديث ، وأبيّن أوجه الاختلاف عليه في هذا الحديث سنداً أو متناً .

٣-أخرِّج كلَّ وجهٍ من أوجه الاختلاف من المصادر الأصلية ، مقدماً الصحيحين في العزو إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما ، ثم السنن الأربع وأحمد ومالك والدارمي ، ثم أرتب المصادر بعد ذلك حسب وفيات أصحابها ، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو غيرهما من طريق مصنف متقدم كمالك، فإني أذكر المتقدم أولاً، ثم أعقبه بذكر من روى من طريقه . وهكذا إذا روى المتأخر من طريق المتقدم فإني أذكره عقبه . مراعياً في ذلك بيان الفروق المتنية المؤثرة بين ألفاظ الروايات ، باستعمال العبارات الاصطلاحية التي تدل على تلك الفروق ، مثل : بنحوه . أو أُصرِّح بذكر الفرق في اللفظ إن دعت الحاجة إلى ذلك . وأشير إلى ما يوجد في المصادر المُخرّج منها من زياداتٍ على الرواية المطلوب تخريجها .

٤- إذا كان أحد هذه الأوجه في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما ، إذ ذاك كاف في ثبوت هذا الوجه عن صاحبه ، ولا أتوسع في التخريج حينئذ إلا لحاجة ، أو فائدة في رواية خارج الصحيحين تجبر قصوراً ، أو تدفع إشكالاً .

٥- النظر في الاختلاف في هذه الأوجه ، وذلك بدراسة أحوال رواة كلِّ وجه ، خاصة فيما يتعلق بالمدار ، وهو الراوي المختلف عليه ، والرواة المختلفون عليه إذ هم العمدة في الجمع أو الترجيح . أما من دونهم فلا أدرس من أحوالهم إلا ما كان له تعلقٌ بنتيجة الاختلاف .

٦- أذكر بعد ذلك الخلاصة والنتيجة التي توصلت إليها بعد النظر في أوجه الاختلاف ، وأذكر أيضاً الوجه الراجح من هذه الأوجه . مبيناً سبب الترجيح . مراعياً في ذلك إعمال قواعد الأئمة وتطبيقاتهم في هذا الباب . مدعماً ذلك بكلام الأئمة أصحاب هذا الشأن كأبي حاتم الرازي وأبي زرعة والنسائي والدارقطني والبيهقي ، وغيرهم . وذكر من رجّح هذا الوجه من العلماء المحققين كالذهبي وابن حجر ، وغيرهما .

٧- أحكم بعد ذلك على الوجه الصحيح في حديث الراوي . فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بذلك . وإلا درست إسناده . فإن كان الحديث صحيح الإسناد أكتفيت بذلك ، وإن كان الحديث حسناً أوضعيفاً ، فأبحث في الشواهد التي تقويه وترفع درجته .

<u>خطة البحث</u> : قسمت البحث إلى مقدمة ، وتمهيد وأربعة مباحث ،وخاتمة ، وفهارس علمية لازمة . المقدمة وبينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف البحث والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، وخطة البحث .

التمهيد ، وفيه : تعريف موجز بابن حجر ، وكتابه " إتحاف المهرة ".

المبحث الأول : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في رفعها ووقفها .

المبحث الثاني : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في وصلها وإرسالها .

المبحث الثالث :الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في تسمية أحد رجال إسنادها ، أو زيادة راوٍ ، أو إبداله ، أو إسقاطه .

المبحث الرابع : المبحث الرابع : الأحاديث التي أعلّها بالخطأ في متنها.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات . ثم الفهارس العلمية اللازمة .

واعتمدت على النسخة المطبوعة لإتحاف المهرة عام ١٤١٥هـ ، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وبالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

والله تعالى أسأل أن يكتب لنا التوفيق والسداد ، والهدى والرشاد ، وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضآلين ولا مضلين ، وأن يستعملنا في طاعته ومرضاته إنه سميع قريب .

التمهيد ، وفيه : تعريف موجز بابن حجر ، وكتابه " إتحاف المهرة ".

قال السخاوي [٣]: هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد ، هذا هو المعتمد في نسبه. ويلقب بشهاب الدين ، ويُكنى أبا الفضل ، كناني الأصل ، وكان أصلهم من عسقلان ، وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين ، فنقلهم صلاح الدين لما خرّبها. ولد في مصر في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة. وشهرته: ابن حَجَر ، بفتح الحاء والجيم بعدها راءٌ .مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفلٌ ، فنشأ يتيماً. رحل لطلب العلم إلى الشام واليمن والإسكندرية ، والحجاز . وأثنى عليه جمع كبير من الأئمة من الشيوخ والأقران ، والطلبة والشبان . قال السخاوي : فأما ثناء الأئمة عليه، فاعلم أنَّ حَضرَ ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمةُ إجماع . قال الحافظ الزين أبو الفضل العراقي : هو الشيخ العالم والكامل الفاضل ، الإمام المحدث ، المفيد المجيد ، الحافظ المتقن ، الضابط الثقة المأمون ، جمع الرواة والشيوخ ، وميز بين الناسخ والمنسوخ ، وميّز بين الثقات والضعفاء من الرجال ، وأفرط بجِدِّه الحثيث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزَّمن اليسير على علم غزير. وقرأ عليَّ الألفية المسماة "بالتبصرة والتذكرة" مِنْ نظمي .

شيوخه كثر لا يمكن حصرهم ، ومن أشهرهم الحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي. ولقي باليمن إمام اللغة والأدب مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . والشيخ سراج الدين ابن الملقن . وتلاميذه كثر ، منهم : أحمد بن إبراهيم بن محمد، الموفق أبو ذر ابن الحافظ البرهان الحلبي، ،وأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سَلِيم البُوصيري الشَّافعي المحدث، وأحمد بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه، العلامة النَّحوي، شهاب الدين ابن تقي الدين، ابن سيبويه الوقت الجمال ابن هشام. ومن أشهر تلاميذه الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، وغيرهم كثير. ومؤلفاته –رحمه الله – كثيرة جداً ، أوردها جميعها السخاوي في كتابه الجواهر والدرر .

توفي –رحمه الله– في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة [٤].

---

[٣] من أجمع وأنفس ما كُتب في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- ، ماحرره تلميذه شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي في كتابه " الجواهر والدرر في ترجمة شيخ اسلام ابن حجر "، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات ، بتحقيق /إبراهيم باجس عبدالحميد ، دار ابن حزم .

[٤] ينظر لترجمته : الضوء اللامع للسخاوي (٣٦/٢). والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي (ثلاث مجلدات). وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (٣٦٣/١). وشذرات الذهب لابن العماد (٢٧٠/٧). والبدر الطالع للشوكاني (٨٧/١).

وأما ما يتعلق بكتابه " إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة "، فقد صنفه على أطراف الحديث مرتباً على مسانيد الصحابة حسب الترتيب الهجائي . قال السخاوي في شرح ألفية العراقي عند الحديث على طريقة التصنيف الأبواب والمسانيد : ومنهم من يقتصر على طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده إما مستوعباً ، وإما مُقيداً بكتب مخصوصة ، شِبْهَ ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت الطَّرَقِيُّ – بفتح المهملة وقاف– في (أطراف الخمسة)، والمزي في (أطراف الكتب الستة) ، وشيخنا (يعني ابن حجر) في (أطراف الكتب العشرة). وطريقة المزي أنه إن كان الصحابي من المكثرين رتب حديثه على الحروف أيضاً في الرواة عنه، وكذا يفعل في التابعين حيث يكون من المكثرين عن ذلك الصحابي ، وهكذا [٥].

وقال السيوطي : ومن طُرُقِ التصنيف أيضاً ، جمعه على الأطراف ، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده ، إما مستوعباً ، أو مُقَيَّدًا بِكُتُبٍ مخصوصة [٦].

وهكذا صنع الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في كتابه " **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** ": فقال : ثم نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت فيه عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة، فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم ، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان . والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها ، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالباً لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس ، ثم إن كان حديث التابعي كثيراً رتبته على أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسط. وجعلت لها رقوماً أبينها: فللدارمي، وقد أطلق عليه الحافظ المنذري اسم "الصحيح" فيما نقله عنه الشيخ علاء الدين مُغْلطاي فيما رأيته بخطه: **مي**. ولابن خزيمة: **خز** ،ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكماله ومواضع مفرقة منه. ولابن الجارود، وقد سماه ابن عبدالبر وغيره "صحيحاً ": **جا** ،وهو في التحقيق مستخرجٌ على صحيح ابن خزيمة باختصار. ولأبي عوانة: وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم، لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جداً من الطرق المفيدة، بل ومن الأحاديث المستقلة: **عه** .ولابن حبان : **حب** . وللحاكم أبي عبدالله في "المستدرك ": **كم** .ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى ، وهي " الموطأ" لمالك، و"المسند" للشافعي، و" المسند " لأحمد، وشرح معاني الآثار" للطحاوي ، لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يعتمد عليه. فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بـ " السنن" للدارقطني، جبراً لما فات

[٥] ينظر : فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للسخاوي (٣/٣٢١-٣٢٢). .
[٦] تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي (٢/٦٠٠). وينظر علوم الحديث لابن الصلاح صـ٢٢٩ .

من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة. وجعلت للطحاوي: **طح** . وللدارقطني: **قط.** فإن أخرجه الثلاثة الأُول أفصحت بذكرهم : أعني مالكاً والشافعي وأحمد . وهذه المصنفات قلّ أن يشُذّ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما في الأحكام إذا ضُم إليها أطراف المزي. وسميت هذا الكتاب:"**إتحاف المهرة بالفوائدة المبتكرة من أطراف العشرة** ".

قال ابن حجر : وأضفت إليها " شرح معاني الآثار " للطحاوي ، لأني لم أجد عن أبي حنيفة مُسنداً يعتمد عليه . فلما صارت هذه عشرة كاملة ، أردفتها بـ " السنن " للدارقطني ، جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة . وهذه المصنفات قلَّ أن يشُذَّ عنها شيءٌ من الأحاديث الصحيحة ، لا سيما في الأحكام إذا ضُمّ إليها أطراف المزي [٧].

المبحث الأول : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في رفعها ووقفها :

الحديث الأول : قال ابن حجر ، في مسند أُبيّ بن كعب ﷺ، من رواية عُتيّ بن ضَمْرة التميمي البصري عنه ﷺ[٨]:حديث:" إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْوَلْهَانُ [٩]،فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ ".

عزاه ابن حجر : لابن خزيمة في الطهارة ، ولعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند ، وللحاكم في الطهارة ، من طريق أبي داود الطيالسي ، عن خارجة بن مصعب ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ ، عنه بهذا. وقال الحاكم : أخرجته شاهداً .

قال ابن حجر : ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ خَارِجَةَ أَخْطَأَ فِيهِ ، وَالصَّوَابُ: رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَوْلَهُ. وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: رَفْعُهُ مُنْكَرٌ .أهـ

الحديث أخرجه الطيالسي في مسنده (٤٤٢/١). ومن طريقه الترمذي في الطهارة باب كراهية الإسراف في الماء (٨٤/١). وابن ماجه في الطهارة وسننها باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه (١٤٦/١). وعبدالله بن أحمد في زيادته على المسند (١٣٦/٥). وابن خزيمة في الطهارة (٦٣/١-٦٤). وابن عدي في الكامل (٤٩٧/٣). والحاكم في الطهارة (١٦٢/١). والبيهقي في الكبرى (١٩٧/١). وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢١٨/١). وابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٤٦/١، ٣٤٩). والمزي في تهذيب

---

(٧) ينظر : إتحاف المهرة (١٥٨/١-١٦٩).

٨إتحاف المهرة (٢٤٧/١ ح ٩٩).

٩قال السندي في حاشيته على ابن ماجه (١٦٣/١) : "الولهان" قيل: هو بفتحتين كنَزَوان، مصدر "وَلِهَ" بكسر اللام: إذا تحيَّر، وهذا الشيطان لإلقاء الناس في التَّحيُّرِ سمي وَلَهاناً. وقيل: هو بفتح فسكون، صفة من (وَلِهَ) بالكسر، كسَكِرَ فهو سكران، سمي به الشيطان الذي يُولِعُ الناسَ بكثرةِ استعمال الماءِ .أهـ

الكمال (٢٣/٨ ، ٣٣٠/١٩-٣٣١). عن خارجة بن مصعب عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ عن أُبي بن كعب ﷺ .

وقال الترمذي : حديث غريب ، وليس إسناده بالقويِّ والصحيحِ عند أهل الحديث لأنا لا نعلم أحداً أسنده غير خارجة . وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله . ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيءُ ، وخارجةُ ليس بالقوي عند أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك . وقال الحاكم : ينفرد به خارجة بن مصعب ، وأنا أذكره محتسباً لما أشاهده من كثرة وسواس الناس في صبِّ الماء .

وقال البيهقي : وهذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن ، بعضه من قوله غير مرفوع ، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع . وخارجة يتفرّد بروايته مسنداً ، وليس بالقوي في الرواية .

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً ، بل منكر ، لحال خارجة بن مصعب بن خارجة ، أبو الحجاج السرخسي ، وهاه أحمد ، وقال : لا يكتب حديثه . وقال ابن معين : كذاب. ومرة قال : ليس بشيء . وقال البخاري: تركه ابن المبارك ووكيع. وقال أبو حاتم مضطرب الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به . وضعفه ابن المديني والدارقطني وأبو داود وابن سعد ، وغيرهم . وقال النسائي وابن خراش والحاكم أبو أحمد: متروك الحديث. وقال ابن حجر: متروك، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذّبه [١٠] . ومع ضعفه وتدليسه فقد تفرّد برفع هذا الحديث ، والصحيح أنه من قول الحسن البصري ، كما قال الترمذي وأبو حاتم وأبو زرعة والبيهقي . قال ابن أبي حاتم في العلل : وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه خارجة بن مصعب ، عن يونس عن الحسن ، عن عُتيِّ عن أُبي بن كعب ﷺ عن النبي ﷺ :" إِنَّ لِلوُضُوءِ شَيْطَان يُقَالُ لَهُ: الوَلَهَانُ ، فَاحْذَرُوهُ ". فقال أبي : كذا رواه خارجة ! وأخطأ فيه . ورواه الثوري ، عن يونس، عن الحسن قولَه . ورواه غير الثوري عن يونس عن الحسن: أن النبي ﷺ...مرسل. وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: رفعه إلى النبي ﷺ منكرٌ [١١]. قال الترمذي : حديث غريب ،وليس إسناده بالقويِّ والصحيحِ عند أهل الحديث لأنا لا نعلم أحداً أسنده غير خارجة . وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن

[١٠] ينظر لترجمته : التاريخ الكبير (٣/ ٢٠٥). والجرح والتعديل (٣٧٥/٣). والمجروحين (٢٨٨/١). وتهذيب الكمال (٨/ ١٦). وميزان الاعتدال (٦٢٥/١). وتهذيب التهذيب (٧٦/٣). والتقريب ت ١٦٢٢ .

[١١] العلل لابن أبي حاتم (٥٩٦/١-٥٩٨ ، ٦٣١).

الحسن قوله . ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيءُ ، وخارجةُ ليس بالقوي عند أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك .

وقال البيهقي : وهذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن ، بعضه من قوله غير مرفوع ، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع . وخارجة يتفرّد بروايته مسنداً ، وليس بالقوي في الرواية .

ورواية الثوري عن بيان عن الحسن قوله ، أخرجها ابن أبي حاتم تعليقاً عن الثوري في العلل (٥٩٦/١-٥٩٨). والبيهقي في الكبرى (١٩٧/١). من طريق عبدالله بن الوليد عن سفيان الثوري عن بيان عن الحسن قوله بلفظ :" شَيْطَانُ الْوُضُوءِ يُدْعَى الْوَلَهَانُ يَضْحَكُ بِالنَّاسِ فِي الْوُضُوءِ ".

وذكره البيهقي تعليقاً عن يونس بن عبيد وهلال بن يساف من رواية سفيان الثوري عنهما ، فقال البيهقي : وعن سفيان عن يونس قال :" كَانَ يُقَالُ: إِنَّ لِلْمَاءِ وَسْوَاسًا فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ". وعن سفيان عن حُصين عن هلال بن يساف ، قال : كَانَ يُقَالُ: فِي كُلِّ شَيْءٍ إِسْرَافٌ حَتَّى الطُّهُورِ وَإِنْ كَانَ عَلَى شَاطِئِ النَّهْرِ . هكذا رواه غير خارجة بن مصعب عن الحسن ويونس بن عبيد ، وخارجة يتفرّد بروايته مسنداً ، وليس بالقوي في الرواية . وقد روي بإسناد آخر ضعيف عن عمران بن حصين مرفوعاً .

وأخرجه الشاشي في مسنده (٣٧٦/٣-٣٧٧). من طريق محمد بن دينار . والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٣٩/٢). من طريق سفيان بن حسين . كلاهما (محمد بن دينار وسفيان بن حسين) عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عُتي عن أبي بن كعب مرفوعاً بنحوه .

والصواب في حديث يونس بن عبيد عن الحسن البصري من قوله ، وهي رواية سفيان الثوري عنه ، وهو الذي رجحه الترمذي أبو حاتم وأبو زرعة والبيهقي .

وأما حديث عمران بن حصين ﷺ والذي أشار له البيهقي وضعفه ، فأخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٧/١) من طريق محمد بن حصين الأصبحي عن يحيى بن كثير عن سليمان بن طرخان التيمي عن أبي العلاء يزيد بن الشخّير عن عمران بن حصين ﷺ أن النبي ﷺ قال :" اتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ، فَإِنَّ لِلْمَاءِ وَسْوَاسًا وَشَيْطَانًا ". وهذا الإسناد ضعيف ، محمد بن حصين الأصبحي مجهول لا يعرف . ويحيى بن كثير أبو النضر ، صاحب البصري .

ضعيف ، كما قال ابن حجر[١٢] . والحديث ضعفه البيهقي –كما تقدم – ، وابن حجر في التلخيص الحبير[١٣]. والخلاصة أنه لا يصح في هذا الباب شيءٌ مرفوع للنبي ﷺ كما قال الإمام الترمذي .

<u>الحديث الثاني</u> : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية حميد الطويل عنه ﷺ[١٤] : حَدِيث:" أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ فَيَمْسَحُ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ".

وعزاه ابن حجر: للشافعي في مسنده ، وللدارقطني في الطهارة ، من طريق عبدالوهاب الثقفي . وللحاكم في الطهارة ، من طريق الثوري . كلاهما عن حميد به . وفي رواية الثوري : وكان ابن مسعود ﷺ يأمر بذلك . وقال الدارقطني: قال ابن صاعد: هكذا يقول الثقفي، وغيره يرويه عن أنس ﷺ، عن ابن مسعود ﷺ من فعله ، وهو الصواب . وقال الحاكم : أسند زائدةُ ، وهو ثقة مأمون ، عن الثوري ، ووقفه الحسين بن حفص عنه .

قال ابن حجر : وَجَزَمَ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّ رِوَايَةَ زَائِدَةَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ . أهـ

الحديث مدار على حُميد الطويل ، واختُلف عليه فيه في رفعه ووقفه على وجهين : <u>الوجه الأول</u> : رواه عبدالوهاب الثقفي وسفيان الثوري في أحد الروايتين عنه،عن حميد الطويل عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً.

أخرجه الشافعي في السنن [١٥]كما في إتحاف المهرة (٦٠٣/١-٦٠٤). والدارقطني في الطهارة (١٠٦/١). ومن طريقه الضياء في المختارة (٧٧/٦). والبيهقي في المعرفة (٣٠٦/١). من طريق بُندار محمد بن بشار . كلاهما (الشافعي وبندار) عن عبدالوهاب الثقفي . وأخرجه الحاكم في الطهارة (١٥٠/١). من طريق زائدة بن قدامة عن الثوري .كلاهما (عبدالوهاب والثوري) عن حُميد الطويل عن أنس بن مالك ﷺ بمثله .

وقال الدارقطني : قال ابن صاعد : هكذا يقول الثقفي ، وغيره يرويه عن أنس ﷺ، عن ابن مسعود ﷺ من فعله ، وهو الصواب. وقال الحاكم : أسنده زائدة وهو ثقة مأمون ، عن الثوري ، ووقفه الحسين بن حفص عنه . وقال البيهقي : رواه الشافعي في كتاب حرملة ،

---

[١٢] ينظر : تقريب التهذيب ت ٧٦٨١ .
[١٣] ينظر : التلخيص الحبير (١٠١/١).
[١٤] إتحاف المهرة (٦٠٣/١-٦٠٤ ح ٨٦٣).
[١٥] عزاه ابن حجر للشافعي ولم أجده في السنن له ، ولعل ابن حجر وقف على نسخة أكمل للسنن ، وكذلك عزاه البيهقي له .

عن عبدالوهاب ، وقد وهِم فيه عبدالوهاب . إنما الرواية المحفوظة عن حُميد ، عن أنس ﷺ أنه فعل ذلك ، ثم عزاه إلى عبدالله بن مسعود ﷺ . ورُوي عن زائدة ، عن الثوري ، عن حميد ، مرفوعا إلى النبي ﷺ ، وهو أيضاً غير محفوظ .

<u>الوجه الثاني</u> : رواه مالكٌ وابن المبارك وأبو خالد الأحمر وهُشيم بن بشير والثوري ومروان بن معاوية عن حميد الطويل عن أنس ﷺ فعله ، وعزاه إلى ابن مسعود ﷺ .

أخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة باب من كان يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما (٣٤/١). عن أبي خالد الأحمر. والدارقطني في الطهارة (١٠٦/١). من طريق هُشيم . والطحاوي في معاني الآثار (٣٤/١). من طريق هشيم بن بشير ويحيى بن أيوب . والبيهقي في الكبرى في الطهارة (٦٤/١) من طريق مروان بن معاوية. ومن طريق الحسين بن حفص عن الثوري . والدارقطني في العلل (٤٨/١٢) تعليقا عن الثوري، ومالك، وابن المبارك.

جميعهم (أبو خالد الأحمر سليمان بن حيّان وهُشيم ويحيى بن أيوب والثوري ومروان بن معاوية ومالك وابن المبارك) عن حُميد الطويل ، قال :" رَأَيْتُ أَنَسًا ﷺ ، تَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَمْسَحُ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ ".

وبعد النظر في وجهي الاختلاف، يظهر والله أعلم أن الوجه الموقوف هو الصواب وهو الراجح من حديث حُميد الطويل عن أنس ﷺ . وهي رواية الجماعة الثقات منهم : الإمام مالك ،وعبدالله بن المبارك، والثوري في أصح الوجهين عنه ،وهُشيم بن بشير ،وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيّان،ومروان بن معاوية .

وهذا الذي رجحه الدارقطني في السنن–كما تقدم– ، وفي العلل (٤٨/١٢) سئل عن حديث حميد، عَنْ أَنَسٍ ﷺ " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما ". **فقال : يرويه عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنس ﷺ مرفوعا، ووهِم في رفعه. والصواب ما رواه الثوري، ومالك، وابن المبارك، عن حميد، عن أنس ﷺ، عن ابن مسعود ﷺ ، فعله غير مرفوع .**

وأما رواية زائدة بن قُدامة عن الثوري ، والتي رفع فيها الحديث فهي خطأ ، وهي غير محفوظة . وزائدة بن قدامة الثقفي ، وهو وإن كان ثقة ثبتاً صاحب سُنّة ، كما قال ابن حجر [١٦] ، إلا أنه روايته غير محفوظة ، والصواب في حديث الثوري ما نصّ عليه الدارقطني فقال : والصواب ما رواه الثوري، ومالك، وابن المبارك، عن حميد، عن أنس ﷺ،

[١٦] ينظر : التقريب ت ١٩٩٣ .

عن ابن مسعود ﷺ ، فعله غير مرفوع . وقال البيهقي : رواه الشافعي في كتاب حرملة ، عن عبدالوهاب ، وقد وهِم فيه عبدالوهاب . إنما الرواية المحفوظة عن حُميد ، عن أنس ﷺ أنه فعل ذلك ، ثم عزاه إلى عبدالله بن مسعود ﷺ . ورُوي عن زائدة ، عن الثوري ، عن حميد ، مرفوعا إلى النبي ﷺ ، وهو أيضاً غير محفوظ .

<u>الحديث الثالث</u>: قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية عاصم بن سليمان الأحول عنه ﷺ[17]: **حَدِيث:" رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَبَّرَ حَاذَى بِإِبْهَامِهِ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ ...الْحَدِيث، وَفِيهِ: وَانْحَطَّ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى سَبَقَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ"**.

وعزاه ابن حجر : للدارقطني في الصلاة ، وللحاكم فيه أيضاً ، من طريق العلاء بن إسماعيل العطار ، عن حفص بن غياث ، عنه به . قال الدارقطني : تفرّد به العلاء عن حفص . وقال الحاكم : صحيحٌ على شرطهما ، ولا أعرف له علة . **قال ابن حجر: ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي (الْعِلَلِ) ، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ ؟ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. انْتَهَى. وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ لأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ حَفْصٍ، وَالْعَلاءُ لا يُعْرَفُ حَالُهُ. وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ:أَنَّ عَلامَةَ الْمُنْكَرِ أَنْ يَتَفَرَّدَ مَنْ لَيْسَ مَعْرُوفًا حَالُهُ بِرِوَايَةِ حَدِيثٍ عَمَّنْ يَكُونُ مُكْثِرًا مِنَ الرِّوَايَةِ. وَقَدْ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِيهِ بِسَنَدٍ آخَرَ، قَالَ: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَغَيْرِهِ،عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ. وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، فَإِنَّ عُمَرَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي أَبِيهِ .أهـ**

الحديث أخرجه الدارقطني في الصلاة (٣٤٥/١). ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٩٣/٦-٢٩٤). والحاكم في الصلاة (٢٢٦/١). ومن طريقه البيهقي في الكبرى في الصلاة (٩٩/٢). وابن حزم في المحلى (١٧٩/٤). من طرق عن العلاء بن إسماعيل العطار عن حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس ﷺ قال : " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ حَتَّى حَاذَى بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ انْحَطَّ بِالتَّكْبِيرِ فَسَبَقَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ ". قال الدارقطني : تفرّد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بهذا الإسناد . وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة . وسكت عنه الذهبي .وقال البيهقي: تفرد به العلاء بن إسماعيل ، ورُوّينا عن عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما ، في وضع الركبتين قبل اليدين من فعلهما .

[17] إتحاف المهرة (٦٠/٢-٦١ ح ١٢٢٥).

والحديث أعلّه أبو حاتم ، كما نقله ابن حجر عنه ، وقال : إنه منكر . قال ابن حاتم في العلل : سألت أبي عن حديث رواه عباس بن محمد الدُّوري ، عن العلاء بن إسماعيل العطار ، عن حفص بن غياث ، عن عاصم الأحول ، عن أنس بن مالك ﷺ قال : "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كبَّر حَاذَى إِبْهامُهُ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ ركَعَ حَتَّى استَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ مِنْهُ فِي مَوضِعِهِ، ثُمَّ انحَطَّ بالتَّكبير، فسَبَقَتْ رُكبَتَيهِ يَدَيهِ" ؟. فقال أبي : هذا حديث منكرٌ [١٨].

وبيّن الحافظ ابن حجر أن سبب علته هو العلاء بن إسماعيل العطار ، وهو مجهول لا يعرف حاله وقد تفرّد به عن حفص بن غياث ، ومع تفرّده خالف من هو أوثق منه في حفص ، وهو : عمر بن حفص بن غياث ، وهو أثبت الناس في أبيه ، فقال ابن حجر : وإنما أنكره أبو حاتم لأنه تَفَرَّدَ به عن حفص ، والعلاء لا يعرف حاله . وقد ذكر مسلمٌ : أن علامة المنكر أن يَتَفَرَّدَ من ليس معروفًا حاله برواية حديثٍ عمن يكون مكثراً من الرواية . وقد رواه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه بسند آخر . قال : عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة وغيره ، عن عمر ﷺ موقوفاً عليه ، وهذا هو المحفوظ ، فإن عمر أثبتث الناس في أبيه .

وكذلك قال ابن حجر في لسان الميزان: العلاء بن إسماعيل العطار . أخرج له الحاكم في "المُستَدرَك" وسكت عنه الذهبي في تلخيصه. وقال ابن القيم: مجهول . وسئل أبو حاتم عن الحديث الذي رواه فقال : منكر. وهو من رواية العباس الدوري عن العلاء المذكور عن حفص بن غياث عن عاصم الأحول، عَن أَنس ﷺ قال :" رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: وسلم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه". وقد أخرجه الدارقطني وقال: تفرد به العلاء. قلت (ابن حجر) : وخالفه عمر بن حفص بن غياث وهو من أثبت الناس في أبيه فرواه، عَن أبيه، عَن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، وَغيره عن عمر ﷺ موقوفا عليه. وهذا هو المحفوظ [١٩].

والحديث أخرجه على الصواب عن عمر ﷺ موقوفاً ، الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٦/١). عن فهد بن سليمان عن عمر بن حفص بن غياث،عن أبيه حفص بن غياث، عن الأعمش قال: حدثني إبراهيم النخعي عن أصحاب عبدالله بن مسعود ﷺ، علقمة

[١٨] ينظر : العلل لابن أبي حاتم (٤٩٢١/٢-٤٩٢).
[١٩] ينظر : لسان الميزان : (١٨٢/٤- ١٨٣). وكذلك قال في التلخيص الحبير (٢٧/١).

والأسود، فقال :" حَفِظْنَا عَنْ عُمَرَ ﷺ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ خَرَّ بَعْدَ رُكُوعِهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، كَمَا يَخِرُّ الْبَعِيرُ وَوَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ".

وعمر بن حفص بن غِياث ، أبو حفص الكوفي ، ثقة ، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة والعجلي وابن حبان . وقال أحمد : صدوق . وقال ابن حجر في التقريب : ثقة ، ربما وهم [٢٠] .

المبحث الثاني : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في وصلها وإرسالها :

الحديث الرابع : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عنه ﷺ[٢١]: حديث : " سَدَلَ [٢٢]النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ فَرَقَ".

وعزاه ابن حجر: للحاكم في الترجمة النبوية، من طريق حماد بن خالد، عن مالك عن زياد بن سعد ، عنه به . **قال ابن حجر : تَفَرَّدَ حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ بِوَصْلِهِ. وَرَوَاهُ أَصْحَابُ (الْمُوَطَّإِ) : عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلا، لَيْسَ فِيهِ: عَنْ أَنَسٍ ﷺ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ وَالصَّوَابُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الصَّوَابُ فِيهِ الإِرْسَالُ عَنْ مَالِكٍ .أهـ**

الحديث أخرجه أحمد (٢١٥/٣). ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٣٤/٨). وتمام في الفوائد (١٠١/١). والحاكم في الترجمة النبوية (٦٠٦/٢-٦٠٧). وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٧٦/٣). وابن عبدالبر في التمهيد (٦٩/٦-٧١). والضياء في المختارة (٩٩/٧). عن حماد بن خالد عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس ﷺ موصولاً بمثله . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وقال أبو نعيم : هذا حديث غريب من حديث مالك وزياد متصلاً ، تفرّد به أحمد عن حماد ، ورواه روح بن عبادة عن مالك عن زياد عنه ، من دون أنس بن مالك ﷺ . والمشهور الثابت من حديث الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس ﷺ . وقال ابن عبدالبر : رواه الرواة كلهم عن مالك مرسلاً ، إلا حماد بن خالد الخياط ، فإنه وصله وأسنده ، وجعله عن مالك ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري عن أنس ﷺ . فأخطأ فيه ، والصواب فيه من رواية مالك الإرسال ، كما في الموطأ ، لا من حديث أنس ، وهو الذي يصححه أهل الحديث . قال أحمد بن حنبل :

---

[٢٠] ينظر لترجمته : الثقات لابن حبان (٤٤٥/٨). وتهذيب الكمال (٣٠٤/٢١). وسير أعلام النبلاء (٦٣٩/١٠). وتهذيب التهذيب (٤٣٥/٧). والتقريب ت ٤٩١٤ .

[٢١] إتحاف المهرة (٣١١/٢-٣١٢ ح ١٧٧٨).

[٢٢] قال ابن عبدالبر في التمهيد (٧٤/٦) : وسدله ، تركه منسدلاً على هيئته ، والتفريق أن يقسم شعر ناصيته يمينا وشمالاً فتظهر جبهته وجبينه من الجانبين ، والفَرْق سنة مسنونة . والناصية شعر مقدم الرأس كله . أهـ

هذا خطأ ، وإنما هو عن ابن عباس . ونقل الضياء عن الدارقطني أنه قال : رواه معن والقعنبي وأبو مصعب عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري مرسلاً ، والمرسل أصحّ .

والحديث من هذه الوجه الموصول معلول بمخالفة حماد بن خالد لجميع الرواة عن مالك ، كما قال ابن عبدالبر ، فالرواة يروونه عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري مرسلاً . ويخالفهم حماد بن خالد فيرويه موصولاً عن أنس ﷺ والصحيح أنه عن الزهري مرسلاً ، ورواية حماد بن خالد خطأ ، كما قال أحمد والدارقطني وأبو نعيم وابن عبدالبر.

قال ابن العربي : هكذا رواهُ جماعة الرُّواةِ عن مالك، إلَّا حمَّاد بن خالد الخيّاط؛ فإنّه رواه عن مالك، عن زيَاد بن سعد، عن الزّهريُّ، عن أنس، فاخطأَ فيه. والصّواب فيه من رواية مالك الإرسالُ كما في "الموطَّأ" وهو يُسنَدُ من طُرقٍ واضحةٍ عن ابن شهاب، عن عُبَيدِ الله بنِ عبد الله بن عُتبَةَ، عن ابنِ عبّاس ﷺ. ، قال ابن عبّاس ﷺ: كان أهلُ الكتابِ يَسدُلُونَ شُعورَهُم، وكان المشركونَ يَفْرُقُون، وكان رسولُ الله ﷺ يحبُّ موافقةَ أهلِ الكتابِ فيما لم يُؤمَر فيه، فسدَلَ رسولُ الله ناصِيَتَهُ، ثمّ فَرَقَ بعد ذلك . قال ابن العربي : وقد كان مالك – رحمه الله – يَفرُقُ شَعرَهُ زمانًا من عُمْرِه في صباه [٢٣].

والوجه المرسل أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى الليثي في كتاب الشعر باب السنة في الشعر (٧٢٢/٢). وهو كذلك برواية أبي مصعب الزهري في الموطأ في كتاب الجامع باب السنة في الشعر (١٢٦/٢). ومن طريق مالك أخرجه النسائي في الكبرى كتاب الزينة باب الفَرْق (٣٢٣/٨). من طريق ابن القاسم عن مالك به مرسلاً . **والحديث أصله في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن شهاب، عن عُبَيدِ الله بنِ عبد الله بن عُتبَةَ ابن عباس رضي الله عنهما ، قال :" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ المُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ، ثُمَّ فَرَقَ بَعْدُ "**.

أخرجه البخاري في المناقب، باب: صفة النَّبِيّ ﷺ (٢/ ٥١٧). وفي مناقب الأنصار، باب: إتيان اليهود النَّبِيّ ﷺ حين قدم المدينة (٣/ ٨٠). وفي اللباس، باب: الفرق (٤/ ٧٦). ومسلم الفضائل، باب: في سدل النَّبِيّ ﷺ (٤/ ١٨١٧ – ١٨١٨). وأبو داود في الترجل باب ماجاء في الفرق (٤٠٧/٤–٤٠٨). والترمذي في الشمائل باب ما جاء في شعر رسول

[٢٣] ينظر : المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي (٧/ ٤٧٨).

الله ﷺ (صـ٣٧ح ٢٩). والنسائي في الزينة باب فرق الشعر (١٨٤/٨). وابن ماجه في اللباس باب اتخاذ الجمّة والذوائب (١١٩٩/٢). وأحمد (٢٤٦/١).

الحديث الخامس : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ ، من رواية محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عنه ﷺ [٢٤] : حديث :" أَنَّ النَّبِيَّ، ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ [٢٥]". عزاه ابن حجر للطحاوي في الكراهة ، وابن حبان في الصحيح ، والحاكم في المناقب وفي الرقى ، من طرق ، عن يزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس ﷺ به . وقال الحاكم : صحيح على شرطهما . **قال ابن حجر : ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فِي الصَّحَابَةِ: أَنَّ مَعْمَرًا حَدَّثَ بِهِ بِالْبَصْرَةِ هَكَذَا، وَأَنَّهُ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلا. أهـ**

الحديث مداره على معمر بن راشد ، واختُلِف عليه فيه في وصله وإرساله على وجهين .

الوجه الأول : رواه يزيد بن زريع ، وجرير بن حازم ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس ﷺ به موصولاً .

أخرجه الترمذي في الطب باب الرخصة في كراهية التداوي بالكي (٣٩٠/٤). والبزار (١٣/١٣). وأبو يعلى في مسنده (٢٧٤/٦-٢٧٥) ومن طريقه الطحاوي في معاني الآثار (٣٢١/٤). والضياء في المختارة (١٩٣/٧-١٩٤).وابن حبان في الصحيح (٤٤٣/١٣).والحاكم في المناقب (١٨٧/٣) .وفي الرقى (٤١٧/٤). والبيهقي في الكبرى (٣٤٢/٩). من طرق عن يزيد بن زريع . وأبو نعيم في الحلية (٢٧/١٠). من طريق جرير بن حازم . كلاهما (يزيد وجرير) عن معمر به بنحوه . وقال الترمذي : حسن غريب . وقال البزار : وهذا الحديث أخطأ فيه معمرٌ فيما تبيّن لأهل الحديث بالبصرة ، لأن الزهري يرويه عن أبي أمامة بن سهل ، ولكن هكذا رواه يزيد بن زريع . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وقال الضياء : رجاله ثقات إلا أن فيه علةٌ .

الوجه الثاني : رواه معمر ، ويونس بن يزيد ، وصالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن أبي أمامة مرسلاً .

أخرجه معمر في الجامع كما في المصنف لعبدالرزاق باب الكي (٤٠٧/١٠). ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (٤٥٨/٣-٤٥٩). عن معمر وصالح بن كيسان . والحاكم في الرقى

---

[٢٤] إتحاف المهرة (٣١٠/٢ ح ١٧٧٦) .

[٢٥] قال ابن الأثير في النهاية (٥١٠/٢): الشَّوْكَةُ: هِيَ حُمْرة تَعْلُو الوجْه والجَسد. يُقَالُ مِنْهُ: شِيكَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَشُوكٌ. وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَل فِي جِسْمِهِ شَوْكَةٌ .

(٢١٤/٤). وابن عبدالبر في التمهيد (٦١/٢٤). من طريق يونس بن يزيد الأيلي . وابن عبدالبر في التمهيد (٦١/٢٤)، وفي الاستذكار (٤٠/٢٧). من طريق ابن جريج . جميعهم (معمر وصالح ويونس وابن جريج) عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً ، ولفظه :" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ أَبَا أمامة أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ بْنِ عُدَسٍ. وَكَانَ رَأْسَ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ فَأَخَذَتْهُ الشَّوْكَةُ. فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ فَقَالَ: بِئْسَ الْمَيِّتُ هَذَا! الْيَهُودُ يَقُولُونَ لَوْلا دَفَعَ عَنْهُ. لا أَمْلِكُ لَكَ وَلا لِنَفْسِي شَيْئًا. لا يَلُومُنَّ فِي أَبِي أُمَامَةَ . وَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكُوِيَ مِنَ الشَّوْكَةِ. طُوِّقَ عُنُقُهُ بِالْكَيِّ طَوْقًا. قَالَ : فَلَمْ يَلْبَثْ أَبُو أُمَامَةَ إلا يَسِيرًا حَتَّى تُوُفِّيَ ".**وبعد النظر في وجهي الاختلاف يظهر أن الوجه الثاني المرسل هو الصواب والراجح ، والذي رواه جماعةٌ عن الزهري** ، منهم يونس بن يزيد أثبت أصحابه وهو من الطبقة الأولى في أصحابه الذين جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري [٢٦] . ومعمر بن راشد أخطأ في وصله الحديث ، ونصّ على خطأ معمر جمعٌ من الأئمة ،منهم الإمام أحمد ، وأبو حاتم ، والدارقطني ، والبزار ، وابن السكن ، وابن عبدالبر . ففي مسائل الإمام أحمد برواية بن هانئ قال : وسئل عن : حديث معمر ،عن الزهري، عن أنس : أن النبي ﷺ كوى أسعد ؟، فقال : باطلٌ هذا ، إنما هو : حديث الزهري عن سهل بن أبي أمامة أسعد بن سهل بن حُنيف [٢٧]. وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع ، عن معمر، عن الزهري ،عن أنس ، أَنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرارَة مِنَ الشَّوكَة". فقال أبي : هذا خطأٌ ، أخطأ فيه معمر ، إنما هو : الزهري ،عن أبي أمامة بن سهل : " أَنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أسعَدَ، مُرسَلاً [٢٨]. وقال البزار –كما تقدم– : وهذا الحديث أخطأ فيه معمرٌ فيما تبيّن لأهل الحديث بالبصرة ، لأن الزهري يرويه عن أبي أمامة بن سهل ، ولكن هكذا رواه يزيد بن زريع . وقال الدارقطني : وسئل عن حديث الزهري، عَنْ أَنَسٍ :" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة. ". فقال: يرويه معمر، عن الزهري، عن أنس، حدثهم به بالبصرة، ووهِم فيه . والصحيح : عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل؛ أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة [٢٩].

[٢٦] ينظر : شرح العلل لابن رجب (٦١٣/٢).
[٢٧] مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (صـ٢٣٧ مسألة ٢٣١٢).
[٢٨] العلل لابن أبي حاتم (١٩/٦).
[٢٩] العلل للدارقطني (٢٠١/١٢).

ونقل ابن حجر هنا في الإتحاف عن ابن السكن أنه قال في الصحابة : إن معمراً حدّث به بالبصرة هكذا ، وأنا خطأٌ ، والصواب: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً [٣٠] .

وقال ابن عبدالبر : وحديث مالك، عن يحيى بن سعيد قال :" بَلَغَنِي أَنَّ أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ اكْتَوَى فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الذُّبْحَةِ [٣١] فَمَاتَ ". وهذا قد روي مُسنداً من حديث ابن شهاب ، عن أنس، إلا أنه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمرٌ وحد، وهو عند أهل الحديث خطأٌ . يقولون: إنه مما أخطأ فيه معمرٌ بالبصرة. ويقولون : إن الصواب في ذلك حديث ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف :" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ " [٣٢].

وقال في الاستذكار : حديث أسعد بن زرارة ، قد رُوي عن ابن شهاب بإسنادين . أحدهما : مارواه معمرٌ عن ابن شهاب عن أنس ، ولم يروه عن ابن شهاب عن أنس أحدٌ ، والله أعلم ، غيرُ معمرٍ ، وهو عند أهل العلم بالحديث مما أخطأ فيه معمر بالبصرة فيما أملا من حفظه هناك . والاخر : رواه ابن جريج ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف ، وهو أولى عندهم بالصواب في الإسناد [٣٣].

وقال ابن رجب في شرح العلل: وهناك من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول : من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط. فمنهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد . قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة . وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه. فمما اختلف فيه باليمن والبصرة. حديث "أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من

---

[٣٠] وينظر الإصابة (٣٤/١-٣٥).

[٣١] قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ١٥٣) :الذُّبحة بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَقَدْ تُسَكن: وجَع يَعْرِض فِي الحَلْق مِنَ الدَّم. وَقِيلَ هِيَ قُرْحَة تظْهر فِيهِ فيَنْسَدّ معها ويَنْقَطع النَّفَس فتَقْتُل .ومنه الحديث :" أَنَّهُ كوَى أَسْعد بْنَ زُرارة فِي حَلْقِه مِنَ الذُّبَحَةِ ".

[٣٢] ينظر : التمهيد لابن عبدالبر (٦٠/٢٤).

[٣٣] ينظر : الاستذكار لابن عبدالبر (٤١٥/٨).

الشوكة"، رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس . والصواب المرسل[٣٤] .

المبحث الثالث : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في تسمية أحد رجال إسنادها ، أو زيادة راوٍ أو إسقاطه :

الحديث السادس : قال ابن حجر في مسند : أسد بن زرارة الأنصاري [٣٥] **: حديث : " لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ انْتَهَى بِي إِلَى قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ فِرَاشُهُ مِنْ ذَهَبٍ يَتَلأْلَؤُ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلاثَ خِصَالٍ: إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ** ".وعزاه ابن حجر للحاكم من طريق جعفر بن محمد الأحمسي، عن نصر بن مزاحم، عن جعفر بن زياد الأحمر، عن غالب بن مِقْلاص، عن عبدالله بن أسد بن زرارة عن أبيه به . ثم قال الحاكم : هذا حديث غريب المتن والإسناد ، ولا أعلم لأسد بن زرارة في الوحدان حديثاً غيره . **قال ابن حجر : وَوَهِمَ الْحَاكِمُ فِي رِوَايَتِهِ وَفِي كَلامِهِ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا هُوَ أَسْعَدُ بْنُ زُرَارَةَ الأَنْصَارِيُّ. قَالَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ، وَسَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى هِلالِ بْنِ مِقْلاصٍ ، بَدَلَ: غَالِبِ بْنِ مِقْلاصٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ ، عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَهُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا مِنْ بَعْضِ الشِّيعَةِ الْغُلاةِ ، وَإِنَّا هَذِهِ صِفَاتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لا صِفَاتُ عَلِيٍّ ﷺ. قَالَهُ الْعِمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.**

وقال ابن حجر ، في مسند أسعد بن زرارة الأنصاري ﷺ [٣٦] **: حَدِيث : " أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلاثًا: إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ** ". عزاه ابن حجر للحاكم في المناقب ، من طريق محمد بن أيوب ، عن عرمرو بن الحُصين ، عن يحيى بن العلاء الرازي ، عن هلال بن حُميد ، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة ، عن أبيه ﷺ بهذا . وقال : صحيح الإسناد . **قال ابن حجر : بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا ، وَمُنْقَطِعٌ أَيْضًا .أهـ**

الحديث مداره على هلال بن أبي حُميد ، أو ابن حميد ، أو ابن مقلاص ، أو ابن عبدالله الجهني مولاهم ، أبو الجهم ، ويقال غير ذلك في اسمه واسم أبيه وفي كنيته ، الصيرفي الوزّان، الكوفي [٣٧].

---

[٣٤] ينظر : شرح علل الترمذي (٧٦٦/٢).
[٣٥] إتحاف المهرة (٣٤٣/١ ح ٢٣٣).
[٣٦] إتحاف المهرة (٣٤٤/١ ح ٢٣٤).
[٣٧] التقريب ت ٧٣٨٣ . وقال ابن حجر : ثقة ، من السادسة .

واختلف عليه فيه وعلى من دونه على أوجه عدة ذكرها الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق [٣٨]. فقيل عنه عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه . وقيل عنه عن محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده . وقيل : عنه عن عبدالله بن أسعد عن أبيه عن جده . وقيل : عنه عن أبي كثير الأسدي عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه. ومرة: لم يذكر: عن أبيه. وقيل : عنه عن عبدالله بن أسعد عن أنس بن مالك عن أبي أمامة . وقيل : عنه عن عبدالله بن عكَيم الجهني .

فأخرجه الحاكم في المناقب (١٣٧/٣). والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٥/١). من طريق محمد بن أيوب عن عمرو بن الحصين عن يحيى بن العلاء الرازي عن هلال بن أبي حُميد عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه به بنحوه . وقال الحاكم : هذا حديثٌ صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . و**تعقبه الذهبي فقال : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان** .

وهو كما قال الذهبي ، عمرو بن الحُصين العُقيلي ، بضم أوله البصري ثم الجزري ، ضعيف بالاتفاق قال أبو حاتم : ذاهب الحديث، وليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهي الحديث . وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بغير حديث منكر، وهو مظلم الحديث. وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن حجر : متروك [٣٩].

وأما يحيى بن العلاء ، أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي البجلي ، متهم بالوضع . قال أحمد : كذّاب يضع الحديث . وقال البخاري والنسائي والدارقطني : متروك الحديث . وضعفه غير واحد من العلماء. وقال ابن حبان : كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك ، لا يجوز الاحتجاج به . وقال ابن عدي : وله غير مَا ذكرت، والذي ذكرت مع مَا لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين، وأحاديثه موضوعات . وقال ابن حجر : رُمي بالوضع [٤٠].

ومع ضعفه الشديد هنا ، فقد اختُلف فيه على عمرو بن الحصين ، فرواه محمد بن أيوب عنه عن يحيى بن العلاء عن هلال بن أبي حُميد عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه .

---

[٣٨] موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨١/١-١٨٦).

[٣٩] ينظر لترجمته : الكامل لابن عدي (٢٥٦/٦). وتهذيب الكمال (٥٨٧/٢١). وميزان الاعتدال (٢٥٢/٣). وتهذيب التهذيب (٢١/٨). والتقريب ت ٥٠٤٧ .

[٤٠] ينظر لترجمته : المجروحين لابن حبان (١٦٦/٣). والكامل لابن عدي (٢٣/٩). وتهذيب الكمال (٤٨٤/٣١). وميزان الاعتدال (٣٩٧/٤). وتهذيب التهذيب (٢٦١/١١). والتقريب ت ٧٦٦٨ .

وخالف الحسن بن سليمان الدارمي محمدَ بنَ أيوب في عمرو بن الحصين . فرواه الحسن بن سليمان الدارمي عن عمرو بن الحصين عن يحيى بن العلاء عن حماد بن هلال عن محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده . **فقال فيه : عن محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده** . أخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٦/١-١٨٧). من طريق الحسن بن سليمان الدارمي عن عمرو بن الحصين به بنحوه .

ورواه جعفر بن زياد الأحمر عن هلال بن أبي حُميد ، واختُلف على جعفر بن زياد فيه على أوجه عدة .

فرواه نصر بن مزاحم العطار عن جعفر بن زياد عن هلال بن مقلاص (وهو ابن أبي حُميد) عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه . أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٦٩/١) من طريق محمد بن علي بن خلف . أبو يعلى في مسنده كما في المطالب العالية (٣٧٨/٤). عن زكريا بن يحيى .والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٣/١). من طريق حسين بن نصر بن مزاحم .

جميعهم (محمد بن علي وزكريا وحسين) عن نصر بن مزاحم العطار عن جعفر بن زياد الأحمر عن هلال بن مِقلاَص ، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه به بنحوه ، ولفظه :" لَمَّا انْتُهِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ ، انْتُهِيَ بِي إِلَى قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤَةٍ فِرَاشُهُ ذَهَبٌ يَتَلَالأُ، فَأَوْحَى إِلَيَّ رَبِّي ، أَوْ قَالَ : أَمَرَنِي فِي عَلِيٍّ بِثَلَاثِ خِصَالٍ : بِأَنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ ".

ورواه جعفر بن محمد الأحمسي عن نصر بن مزاحم العطار فخالفهم فيه ، وقال : عن نصر بن مزاحم عن جعفر بن زياد الأحمر عن غالب بن مِقلاَص، عن عبدالله بن أسد بن زرارة ، عن أبيه.فسمى الصحابي : أسد بن زرارة . وغيره يسميه : أسعد بن زرارة . أخرجه الحاكم في المستدرك كما جامع المسانيد لابن كثير (٢٣٢/١). وفي إتحاف المهرة لابن حجر (٣٤٣/١) [٤١]. ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٨٤/١). من طريق جعفر بن محمد الأحمسي عن نصر بن مزاحم به بنحوه ، ولفظه " لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ انْتَهَى بِي إِلَى قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ فِرَاشُهُ مِنْ ذَهَبٍ يَتَلأْلَؤُ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلاثَ خِصَالٍ: إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ ". وقال الحاكم: هذا حديث غريب المتن والإسناد، لا أعلم لأسد بن زرارة في الوحدان حديثاً غيره.

[٤١] وبعد البحث الطويل لم أجد هذا الطريق في مستدرك الحاكم بطبعاته المختلفة .

وتعقبه ابن كثير ، فقال : وقال الحافظ أبو موسى المديني : وقد وهِمَ الحاكم في روايته، وفي كلامه عليه، إنما هو أسعد بن زُرارة الأنصاري، ثم ساقهُ بسنده إلى هلال بن مِقلاص ،بدل غالب بن مِقلاص، عن عبد الله ابن أسعد بن زرارة عن أبيه، فذكرهُ. **قلتُ (ابن كثير) : وهو حديثٌ مُنكرٌ جداً ويشبهُ أن يكون موضوعاً من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صِفاتُ رسول الله ﷺ ، لا صِفاتُ عليٍّ ﷺ .أهـ**

قلت : والبلاء فيه من نصر بن مزاحم العطار ، أبي الفضل المنقري . قال أبو حاتم : واهي الحديث ، متروك الحديث ، لا يكتب حديثه . وقال أبو خيثمة: كان كذّاباً. وقال العُقيلي: شيعي في حديثه اضطرابٌ وخطأٌ كثير . وقال العجلي : كان رافضياً غالياً ، ليس بثقة ولا مأمون . وقال الذهبي : رافضي جلد ، تركوه [٤٢].

ورواه رباح بن خالد الأسدي عن جعفر بن زياد الأحمر عن هلال بن مِقلاص عن عبدالله بن مِقلاص عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه . فزاد في إسناده : عبدالله بن مِقلاص .أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٨٢/١) من طريق هارون بن حاتم عن رباح بن خالد الأسدي عن جعفر بن زياد به بنحوه .

ورواه يحيى بن أبي بكير وأحمد بن المفضل عن جعفر بن زياد الأحمر عن هلال الوزان الصيرفي (هو ابن حُميد) عن أبي كثير الأسدي عن عبدالله بن أسعد بن زرارة . فجعله من مسند : عبدالله بن أسعد بن زرارة ، ولم يذكر فيه : عن أبيه : أسعد بن زرارة . أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١١٢/٢). والسِلفي في الطيوريات (٥٩٥/٣-٥٩٦). والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجميع والتفريق (١٨٢/١). من طريق يحيى بن أبي بُكير . وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٨٧/٣). والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٣/١). من طريق أحمد بن المفضل . كلاهما (يحيى وأحمد) عن جعفر بن زياد عن هلال الصيرفي عن أبي كثير الأسدي عن عبدالله بن أسعد بن زرارة بنحوه .

والحديث من هذه الأوجه مداره على جعفر بن زياد الأحمر ، وهو وإن كان صدوقاً ، كما قال ابن حجر ، إلا أنه كان يتشيع . قال ابن حبان : كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى

[٤٢] ينظر لترجمته : الجرح والتعديل (٤٦٨/٨). والكامل لابن عدي (٢٨٥/٨). وميزان الاعتدال (٢٥٤/٤). ولسان الميزان (١٥٧/٦).

عن الثقات تفرّد عنها بأشياء في القلب منها شيء . وقال الجوزجاني : مائل عن الطريق [٤٣].

ورواه مثنى بن القاسم عن هلال الصيرفي ، فمرة قال : عن عبدالله بن أسعد بن زرارة ، عن أنس ، عن أبي أمامة . ومرة قال : عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه . ولم يذكر أنساً .

فرواه الحسين بن إبراهيم الضبي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن عقدة عن محمد بن المفضل بن إبراهيم عن أبيه المفضل بن إبراهيم الأشعري عن مثنى بن القاسم الحضرمي عن هلال أبي أيوب الصيرفي ، عن أبي كثير الأنصاري ، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أنس ، عن أبي أمامة . فزاد فيه : عن أنس عن أبي أمامة . أخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٥/١). من طريق الحسين بن إبراهيم الضبي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن عقدة به بنحوه .

ورواه محمد بن أحمد بن جَميع الغساني عن أبي العباس أحمد بن محمد بن عقدة عن محمد بن المفضل بن إبراهيم عن أبيه عن مثنى بن القاسم الحضرمي عن هلال أبي أيوب بن مِقلاص الصيرفي عن أبي كثير الأنصاري، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة عن أبيه. فزاد فيه: عن أبيه. ولم يذكر أنساً. أخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٥/١). من طريق محمد بن أحمد بن جميع عن ابن عقدة به بنحوه ، وزاد فيه :" ومن كنت مولاه فعليُ مولاه .وهذا إسناد لا يفرح به ، مثنى بن القاسم الحضرمي ، مجهول لا يعرف حاله .

وخالفهم جميعا عيسى بن سودة الرازي ، فرواه عن هلال بن أبي حُميد الوزان عن عبدالله بن عُكيم الجهني ﷺ . فجعله من مسند عبدالله بن عُكيم . أخرجه الطبراني في الصغير (١٩٢/٢). ومن طريقه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٨٤/١). مجاشع بن عمرو عن عيسى بن سوادة الرازي عن هلال بن أبي حُميد الوزان عن عبدالله بن عُكيم ﷺ بنحوه. وقال الطبراني لم يروه عن هلال إلا عيسى ، تفرّد به مجاشع . قال الخطيب البغدادي : أراد أنه لم يروه عن هلال عن ابن عُكيم إلا عيسى ، والله أعلم .

قلت: وهذا إسناد ساقطٌ. عيسى بن سوادة الرازي، قال أبو حاتم: منكر الحديث ، ضعيف. وقال ابن معين: كذّاب رأيته[٤٤].وقال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الصغير، وفيه

[٤٣] ينظر لترجمته : الجرح والتعديل (٤٨٠/٢). والمجروحين (٢١٤/١). وتهذيب الكمال (٣٨/٥). وميزان الاعتدال (٤٠٧/١). والمغني في الضعفاء (١٣٢/١). وتهذيب التهذيب (٩٢/٢). والتقريب ت ٩٤٨ .

[٤٤] ينظر لترجمته : الجرح والتعديل (٢٧٧/٦). وميزان الاعتدال (٣١٢/٣). ولسان الميزان (٣٩٦/٤).

عيسى بن سوادة النخعي، وهو كذّاب[٤٥]. **والخلاصة أن الحديث من جميع هذه الوجه لا يصح بل هو مكذوب على النبي ﷺ . ونص على ذلك ابن كثير –كما تقدم– فقال : وهو حديثٌ مُنكرٌ جداً ويشبهُ أن يكون موضوعاً من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صِفاتُ رسول الله ﷺ ، لا صِفاتُ عليٍّ ﷺ** . وقال الذهبي – كما تقدم– : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان .ونصّ شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – على أن هذا الحديث لايصح عن ﷺ ، وأنه مكذوب ، فقال في منهاج السنة النبوية : وهذا كذبٌ موضوعٌ باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وكل من له أدنى معرفةٍ بالحديث يعلم أن هذا كذبٌ موضوع ، لم يروه أحدٌ من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه ، لا الصحاح ، ولا السنن ، ولا المسانيد المقبولة . وهذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، فإن قائلَ هذا كاذبٌ ، والنبي ﷺ منزه عن الكذب ، وذلك أن سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين [٤٦]. أهـ

وكذلك ضعف هذا الحديث ابن حجر –كما تقدم – ، وحكم عليه بالنكارة في الإصابة ، فقال : ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكرٌ جداً [٤٧] .

<u>الحديث السابع</u> : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عنه ﷺ[٤٨] **: حَدِيث : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِحَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقَدْ جُدِعَ وَمُثِّلَ بِهِ، فَقَالَ: " لَوْلا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةُ لَتَرَكْتُهُ، حَتَّى يَحْشُرَهُ اللَّهُ مِنْ بُطُونِ الطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ " فَكَفَّنَهُ بِنَمِرَةٍ، إِذَا خُمِّرَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلاهُ، وَإِذَا خُمِّرَتْ رِجْلاهُ بَدَا رَأْسُهُ، فَخَمَّرَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ غَيْرَهُ، وَقَالَ: " أنا شَهِيدٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ "**. وعزاه ابن حجر:لأحمد في المسند، وللطحاوي في الجنائز، وللدارقطني في الجهاد،وللحاكم في الجهاد والجنائز والمناقب، من طرق عن أسامة بن زيد الليثي، عنه به. وزاد عمر بن شَبَّةَ عند الدارقطني: وَجَعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الإِذْخِرِ. وَزَادَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَدْفِنُ الثَّلاثَةَ وَالاثْنَيْنِ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ عَقِبَهُ: لَمْ يَقُلْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ غَيْرُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ غَيْرَهُ. وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ. **قال ابن حجر : حَكَى التِّرْمِذِيُّ فِي (الْعِلَلِ) أَنَّهُ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ، فَقَالَ:**

---

[٤٥] ينظر : مجمع الزوائد (١٢١/٩).
[٤٦] ينظر : منهاج السنة النبوية (٣٨٦/٧-٣٨٧).
[٤٧] الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٤).
[٤٨] إتحاف المهرة (٣٢٠/٢-٣٢١ ح ١٧٩١).

هُوَ خَطَأٌ غَلَطَ فِيهِ أُسَامَةُ، وَالْمَحْفُوظُ حَدِيثُ اللَّيْثِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ. قُلْتُ: وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحِ .أهـ

الحديث أخرجه أبو داود في الجنائز باب في الشهيد يغسل (٤٩٨/٣). والترمذي في الجنائز باب ما جاء في قتلى أحد وذكر حمزة (٣٣٥/٣-٣٣٦). وأحمد (١٨٢/٣). وابن أبي شيبة في المغازي (٢٩٢/١٣). والدارقطني في الجهاد (١١٦/٤-١١٧). وعبد بن حميد في مسنده كما المنتخب (صـ٢١٤ ح ١١٦٢). والطحاوي في معاني الآثار (٥٠٢/١-٥٠٣). والحاكم في الجنائز (٣٨١/١، ٣٦٥). وفي الجهاد (١٢٠/٢). وفي المناقب (١٩٦/٣). ومن طريقه البيهقي في الكبرى في الجنائز (١٠/٤). من طرق عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أنس ﷺ ، ولفظ حديث الترمذي :" أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَرَآهُ قَدْ مُثِّلَ بِهِ، فَقَالَ: لَوْلاَ أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةُ فِي نَفْسِهَا، لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ العَافِيَةُ، حَتَّى يُحْشَرَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ بُطُونِهَا. قَالَ : ثُمَّ دَعَا بِنَمِرَةٍ، فَكَفَّنَهُ فِيهَا، فَكَانَتْ إِذَا مُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ بَدَتْ رِجْلاَهُ، وَإِذَا مُدَّتْ عَلَى رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ. قَالَ: فَكَثُرَ القَتْلَى، وَقَلَّتِ الثِّيَابُ. قَالَ: فَكُفِّنَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلاَنِ وَالثَّلاَثَةُ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْهُمْ: أَيُّهُمْ أَكْثَرُ قُرْآنًا، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى القِبْلَةِ، قَالَ: فَدَفَنَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ " **. وقال الترمذي : حديث أنس حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه . وَالنَّمِرَةُ: الكِسَاءُ الخَلَقُ . وقد خُولِفَ أسامة بن زيد في رواية هذا الحديث . فروى الليث بن سعد ، عن ابن شهاب عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر بن عبدالله بن زيد ﷺ . وروى معمر عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة عن جابر ﷺ ، ولا نعلم أحداً ذكره عن الزهري ، عن أنس ﷺ ، إلا أسامة بن زيد . وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : حديث الليث عن ابن شهاب ، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر ﷺ أَصَحُّ . وقال في العلل الكبير (٤١١/١) : وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : حديث أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أنس ﷺ غير محفوظ ، غلِطَ فيه أسامة بن زيد .**

وذكر ابن حجر هنا كلام الترمذي عن البخاري ، فقال : حكى الترمذي في (العلل) أنه سأل البخاري عنه ، فقال: هو خَطَأٌ غَلَطَ فِيهِ أُسَامَةُ، والمحفوظُ حديثُ الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن جابر ﷺ. قلت : والليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، كما قال ابن حجر . وهو أوثق وأثبت من أسامة بن زيد الليثي ، والليث من الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، وهم أهل الحفظ

والاتقان ، ولكن لم تطل صحبتهم للزهري[٤٩] . وأما أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، فمتكلم في حفظه .فضعفه يحيى القطان . وقال أحمد : ليس بشيءٍ . قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : روى عن نافع أحاديث مناكير، قال: فقلت له: أراه حسن الحديث، فقال : إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة . وَقَال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ ، وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب . ووثقه ابن معين والعجلي . وقال ابن معين مرة : ليس به بأس . وقال ابن عدي : يروي عنه الثوري، وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخة صالحة ، وهو كما قال ابن مَعِين: ليس بحديثه بأس . وقال ابن حجر : صدوق يهم [٥٠].

وهو كما قال ابن حجر : صدوق يهم . فهو أقل مرتبة وحظاً وضبطاً من الليث بن سعد ، خاصة في الزهري . فالمحفوظ من حديث الزهري ، ما رجحه الإمام البخاري ، وهو : حديث الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن جابر ﷺ .

والحديث من هذا الوجه المحفوظ أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد (٤١٢/١). وفي الجنائز باب من لم ير غسل الشهيد (٤١٣/١). وفي الجنائز باب من يقدم في اللحد (٤١٣/١). وفي المغازي باب من قتل من المسلمين يوم أحد (١١٠/٣). وأبو داود في الجنائز باب في الشهيد يغسل (٥٠١/٣). والترمذي في الجنائز باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد (٣٥٤/٣). والنسائي في الجنائز باب ترك الصلاة على الشهيد (٦٢/٤). وابن ماجة في الجنائز باب ما جاء في الصلاة على الشهداء (٤٨٥/١). والطحاوي في معاني الآثار (٥٠١/١). وابن حبان في الصحيح (٤٧١/٧). والبيهقي في الكبرى في الجنائز (١٠/٤). من طرق عن الليث بن سعد عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر بن عبدالله ، رضي الله عنهما قال :" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاَءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ". وقال الترمذي : حسن صحيح .

[٤٩] ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب (٦١٣/٢-٦١٤). وتقريب التهذيب ت ٥٧٢٠ .

[٥٠] ينظر لترجمته : تهذيب الكمال (٣٤٧/٢). وميزان الاعتدال (١٧٤/١). وتهذيب التهذيب (٢٠٨/١-٢١٠). وتقريب التهذيب ت ٣١٩ .

<u>الحديث الثامن</u>: قال ابن حجر في مسند أنس بن مالك ﷺ،من رواية موسى بن طلحة التيمي عنه ﷺ[٥١]:حديث:" رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، ﷺ تَوَضَّأَ وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ:"بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ".وعزاه ابن حجر : للحاكم في الطهارة ، من طريق إبراهيم بن محمد الفزاري ، عنه به .

قال ابن حجر : رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إلا أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي (الْعِلَلِ) عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ غَرِيبٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا عِلَّتُهُ، فَقَدْ حَدَّثَ بِهِ حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَسَقَطَ مِنَ الإِسْنَادِ الأَوَّلِ رَجُلانِ. قُلْتُ : كَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ حَسَنٍ .أهـ

والحديث أخرجه الحاكم في الطهارة (١٤٩/١). من طريق مروان بن محمد الطاطري . وابن البختري كما في مجموع مصنفاته (ح٥٤٨ صـ٣٧٦). من طريق صفوان بن صالح . كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد بن الحارث عن موسى بن طلحة ابن أبي عائشة عن أنس ﷺ بمثله . والحديث بهذا الإسناد منقطع كما قال الحافظ ابن حجر ، ونقله عن أبي حاتم أنه سقط من الإسناد رجلان .

ونصّ كلام ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل : وسألتُ أبي عن حديث رواه مروان الطَّاطَري[٥٢] ، عن أبي إسحاق الفزاري، عن موسى بن أبي عائشة عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ : أَنَّهُ توضَّأ وخلَّل لِحْيَتَه، وَقَالَ: بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ؟ . فقال أبي : هذا غير محفوظ ، وحدثنا أحمد بن يونس عن الحسن ابن صالح عن موسى بن أبي عائشة عن رجل ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ. قال أبي : هذا الصحيح ، وكنّا نظن أن ذاك غريبٌ ، ثم تبين لنا علته : ترك من الإسناد نَفسَين ، وجعل : موسى عن أنس [٥٣].أهـ

وفي موضع آخر في العلل صرّح أبو حاتم بأن الخطأ من مروان بن محمد الطَّاطَري ، فقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه مروان بن محمد الطَّاطَري ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن موسى بن أبي عائشة أنه سمع أنساً ﷺ قال : "رأيت النبي ﷺ توضأ ، فخلل لحيته "؟ . قال أبي : الخطأ من مروان ، موسى بن أبي عائشة يحدث عن رجل ، عن يزيد الرَّقاشي ، عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ [٥٤].أهـ

---

[٥١] إتحاف المهرة (٣٥٠/٢-٣٥١ ح ١٨٦٥).

[٥٢] قال البخاري: وإنما قيل الطاطري لثياب نسب إليها. وقال الطبراني : كل من يبيع الكرابيس بدمشق يسمى الطاطري. ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧/ ٣٩٩).

[٥٣] ينظر : العلل لابن أبي حاتم (٥٢٥/١-٥٢٧ س ٨٤) .

[٥٤] ينظر : العلل لابن أبي حاتم (٤٢٠/١-٤٢١س ١٦) .

ومروان بن محمد بن حسان الأسدي أبو بكر ، ويقال: أبو حفص الطاطري . وثقه أبو حاتم وصالح بن محمد جزرة والدارقطني وابن حبان . وقال ابن حجر : ثقة [٥٥] . وهو وإن كان ثقة إلا أنه أخطأ في هذا الحديث فأسقط من إسناده رجلين كما قال أبو حاتم . والحديث أخرجه أبو حاتم في العلل (٢٥٢/١-٥٢٧). وابن البختري كما في مجموع مصنفاته (ح٥٤٩ صـ٣٧٦). عن أحمد بن يونس عن الحسن بن صالح ، عن موسى بن طلحة ابن أبي عائشة عن رجل عن يزيد بن أبان الرّقاشي عن أنس ﷺ بنحوه .

وأخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة باب في تخليل اللحية في الوضوء (٢٥/١). عن يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح عن موسى بن أبي عائشة عن يزيد الرقاشي عن أنس. ولم يذكر فيه: عن رجل .

ورواه أبو الأشهب المغيرة بن الحارث عن موسى بن أبي عائشة وسمى الرجل : يزيد بن أبي أنيسة الجزري . أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٧/١٠). وابن عدي في الكامل (١٣٧/٢). من طريق المغيرة بن الحارث عن موسى بن طلحة ابن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس ﷺ بمثله .

وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها باب ما جاء في تخليل اللحية (١٤٩/١). وابن أبي شيبة في الطهارة باب في تخليل اللحية في الوضوء (٢٦/١). وابن سعد في الطبقات (٣٨٦/١). وابن جرير في التفسير (٣٨/١٠). وأحمد بن منيع كما في مصباح الزجاجة للبوصيري (٦٣/١). والطبراني في الأوسط (١٦٦/١). وأبي بكر الشافعي في الغيلانيات (صـ٢٨٣). والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجميع والتفريق (٤٥٣/٢). من طريق عن يزيد الرّقاشي به بنحوه ولفظ ابن ماجه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْن ". والحديث من جميع هذه الأوجه ضعيف لحال يزيد بن أبان الرَّقاشي وهو ضعيف ، ضعفه غير واحد من العلماء . وهو يزيد بن أبان الرَّقاشي ، بتخفيف القاف ثم معجمة ، أبو عمرو البصري القاصّ ، بتشديد المهملة. قال أحمد : لا يكتب حديثه ، منكر الحديث . وضعفه ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والدارقطني، وغيرهم . وقال مسلمُ والنسائي وأبو أحمد الحاكم: متروك الحديث . وقال ابن حبان في " المجروحين" وهو من أحسن ما قيل فيه: كَانَ من خيار عباد الله من البكائين في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام

[٥٥] ينظر لترجمته : الجرح والتعديل (٢٧٥/٨). والثقات لابن حبان (١٧٩/٩). وتهذيب الكمال (٣٩٨/٢٧). وسير أعلام النبلاء (٥١٠/٩). وميزان الاعتدال (٩٣/٤). وتهذيب التهذيب (٩٥/١٠). والتقريب ت ٦٦١٧.

الحسن فيجعله عن أنس، عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب .

وقال ابن حجر : زاهد ضعيف [٥٦]. وضعف الحديث البوصيري في الزوائد لحال يزيد الرَّقاشي [٥٧] . وقال ابن حجر في تلخيص الحبير : فائدة : قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : ليس في تخليل اللحية شيءٌ صحيحٌ . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا يثبت عن النبي في تخليل اللحية شيءٌ [٥٨].

<u>الحديث التاسع : قال ابن حجر، في مسند أُبي بن عِمارة الأنصاري</u> ﷺ [٥٩] **:حديث:" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، صَلَّى فِي بَيْتِ عِمَارَةَ الْقِبْلَتَيْنِ ، وَأَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ ، قَالَ: " نَعَمْ "، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: " نَعَمْ ". . .الْحَدِيثَ فِي تَرْكِ التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ .**

وعزاه ابن حجر للطحاوي ، والدارقطني ، والحاكم في الطهارة ، من طرق عن يحيى بن أيوب ، باختلاف كبير في إسناده . وقال الدارقطني : هَذَا إِسْنَادٌ لا يُثْبَتُ ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ اخْتِلافًا كَثِيرًا ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمَنْ فَوْقَهُ مَجْهُولُونَ ._وقال الحاكم: هَذَا إِسْنَادٌ مِصْرِيٌّ لَمْ يُنْسَبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى الْجَرْحِ._**قال ابن حجر: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الإِمَامُ ، عَنْ أَبِي قُدَامَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ ، مِثْلَ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، إِلا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَيُّوبَ بْنِ قَطَنٍ ، عَنْ أَبِي عِمَارَةَ الأَنْصَارِيِّ ﷺ، وَكَانَ جَدَّهُ ،وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ الْقِبْلَتَيْنِ ، فَذَكَرَهُ .أهـ**

الحديث مداره على يحيى بن أيوب المصري ، واختُلف عليه فيه اختلافاً كثيراً، كما قال الدارقطني. فقيل : عنه، عن عبدالرحمن بن رزين الغافقي ، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن أيوب بن قطن ، أبي بن عِمارة ﷺ . وقيل : عنه ،عن عبدالرحمن بن رزين ،عن محمد بن يزيد ، عن أيوب بن قَطن ،عن عبادة بن نُسي الأنصاري ، عن أُبي بن عِمارة ﷺ ، فزيد فيه : عبادة . وقيل : عنه ، عن عبدالرحمن بن رزين ،عن محمد بن يزيد ، عن

---

[٥٦] ينظر لترجمته : المجروحين (٩٨/٣). وتهذيب الكمال (٦٤/٣٢). وميزان الاعتدال (٤١٨/٤) وتهذيب التهذيب (٣٠٩/١١). والتقريب ت ٧٧٣٣ .

[٥٧] مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٦٣/١) . والحديث رواه عن أنس ﷺ الوليد بن زوران والزهري والحسن البصري ومطر الوراق وثابت البُناني ومحمد بن زياد وأبو خالد ورقبة بن مصقلة وأبو يحيى القواس وموسى بن أبى عائشة وحميد الطويل . ولم أذكر إلا الرواية التي أوردها ابن حجر في إتحاف المهرة وأعلها بالانقطاع لعلة خفية نصّ عليه أبو حاتم . وللاستزادة ينظر نصب الراية (٢٣/١-٢٦). ونزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» لحسن بن محمد الصنعاني (١١٦/١-١٢٤).

[٥٨] ينظر : التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (١٦٣/١). .

[٥٩] إتحاف المهرة (١٧٧/١-١٧٨ ح ٥) .

عبادة بن نُسي ، عن أبي بن عمارة ﷺ، ولم يذكر فيه :أيوب بن قطن . وقيل : عنه عن عبدالرحمن بن زرين ، عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن، عن عبادة بن نُسي مرسلاً. وقيل: عنه، عن وهب بن قَطن، عن أُبي . وقيل غير ذلك. وتفصيل هذه الأوجه، والتي اختُلف فيها على يحيى بن أيوب وعلى من دونه على أوجه، بما يلي: **<u>الوجه الأول</u> : والذي قيل فيه : عن يحيى بن أيوب المصري، عن عبدالرحمن بن رزين الغافقي ، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن أيوب بن قطن ، أبي بن عِمارة ﷺ . رواه عنه : عمرو بن الربيع بن طارق ، ويحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيني .**

أخرجه أبو داود في الطهارة باب التوقيت في المسح (١/١٠٩-١١٢). ومن طريقه البيهقي في الكبرى في الطهارة (١/٢٧٩). عن يحيى بن معين . وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/٢٢٠). ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٧/٩٢). من طريق إسماعيل بن عبدالله . كلاهما (ابن معين وإسماعيل) عن عمرو بن الربيع بن طارق . وأخرجه ابن أبي شيبة في الطهارة باب المسح على الخفين (١/٢٠٥). ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/١٦٣). والطبراني في الكبير (١/٢٠٢). وابن قانع في معجم لصحابة (١/٥). وأبو نعيم في المعرفة (١/٢١٩). عن يحيى بن إسحاق . كلاهما (عمرو بن طارق ويحيى بن إسحاق) عن يحيى بن أيوب به ، ولفظ أبي داود :" عَنْ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ ﷺ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْقِبْلَتَيْنِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: يَوْمًا، قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: وَيَوْمَيْنِ، قَالَ : وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: نَعَمْ وَمَا شِئْتَ ". وقال أبو دود : رواه ابن أبي مريم المصري ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبدالرحمن بن رَزين ، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد ، عن عُبَادَةَ بْنِ نُسِيٍّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ ﷺ، قَالَ فِيهِ: حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ، وَمَا بَدَا لَكَ ". قال أبو داود: وقد اخْتُلِفَ فِي إسناده وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ، ويحيى بن إسحاق السَّيْلَحِينِيُّ، عن يحيى بن أيوب وقد اخْتُلِفَ في إسناده .

<u>الوجه الثاني</u> : والذي قيل فيه : عن يحيى بن أيوب ،عن عبدالرحمن بن رزين ،عن محمد بن يزيد ، عن أيوب بن قَطن ،عن عبادة بن نُسي الأنصاري ، عن أُبي بن عِمارة ﷺ ، فزيد فيه : عبادة . رواه عنه : عبدالله بن وهب ، وسعيد بن كثير بن عُفير ، وسعيد بن الحكم .أخرجه ابن ماجه في الطهارة باب ما جاء في المسح بغير توقيت (١/١٨٥). والمزي في تهذيب الكمال (١٧/١٩٣). من طريق عبدالله بن وهب . والطحاوي في الطهارة في معاني الآثار (١/٧٩). والدارقطني في الطهارة (١/١٩٨). والطبراني في الكبير (١/٢٠٣).

وفي الأوسط (٣٦٢/٣). وأبو نعيم في المعرفة (٢٢٠/١). والبيهقي في الكبرى (٢٧٨/١-٢٧٩). وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٢٠٩/١). من طرق عن سعيد بن عُفير . وأبو نعيم في المعرفة (٢٢٠/١). من طريق سعيد بن الحكم . جميعهم (ابن وهب وسعيد بن عُفير وسعيد بن الحكم) عن يحيى بن أيوب به ، ولفظ ابن ماجه :" أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ :نَعَمْ، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ :وَيَوْمَيْنِ، قَالَ: وَثَلَاثًا؟ حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا. قَالَ لَهُ: وَمَا بَدَا لَكَ ". وقال الدارقطني: هَذَا إِسْنَادٌ لا يُثْبَتُ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ اخْتِلافًا كَثِيرًا، وعَبدُالرحمنِ ومُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ وأَيّوبُ بنُ قَطَنٍ، مَجهولونَ كُلُّهُم . وقال ابن الجوزي : قال أحمد : رجاله لا يعرفون .

<u>الوجه الثالث</u>: والذي قيل فيه: عن يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي بن عمارة ﷺ، ولم يذكر فيه :أيوب بن قَطن. رواه عنه: عمرو بن الربيع بن طارق في أحد الأوجه عن طارق ، وسعيد بن أبي مريم .

أخرجه الحاكم في الطهارة (١٧٠/١) من طريق ابن معين ويحيى بن عثمان بن صالح عن عمرو بن الربيع بن طارق . والبغوي في معجم الصحابة (٢٠/١-٢١). والحاكم في الطهارة (١٧٠/١). والبيهقي في الكبرى (١٧٩/١). من طريق سعيد بن أبي مريم . كلاهما (عمرو بن الربيع وابن أبي مريم) عن يحيى بن أيوب به بنحوه . وقال الحاكم : أُبي بن أبي عمارة صحابي معروف ، وهذا إسناد مصري ، لم ينسب واحدٌ منهم إلى الجرح .

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٦٠). من طريق محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب به ، إلا أنه ذكر فيه في إسناده : أيوب بن قَطن . وقال ابن الجوزي : هذا حديثٌ لا يصح . ثم نقل كلام أحمد والدارقطني المتقدم .

<u>الوجه الرابع</u>: والذي قيل فيه عن يحيى بن أيوب : عنه عن عبدالرحمن بن زرين ، عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن ، عن عبادة بن نُسي مرسلاً . ذكره المزي في التحفة (١٠/١)معلقاً عن يحيى بن إسحاق عن يحيى بن أيوب ،عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن ،عن عبادة بن نُسي مرسلاً . **<u>الوجه الخامس :</u> والذي قيل فيه عن يحيى بن أيوب: عنه، عن وهب بن قَطن، عن أُبي** . ذكره أبو نعيم في المعرفة (٢٢٠/١). والمزي في تحفة الأشراف (١٠/١). تعليقاً عن إسحاق بن الفرات عن يحيى بن أيوب عن وهب بن قَطن ، عن أُبي .

والحديث مع ضعف رجاله ، كما قال الدارقطني : عبدالرحمن بن رزين ، ومحمد بن يزيد بن أبي زياد ، وأيوب بن قَطن ، مجهولون كلهم . فإن الحديث مضطرب اضطراباً كثيراً ، على أوجه لا يمكن الجمع بينها . والاضطراب فيه على يحيى بن أيوب وعلى من دونه . ويحيى بن أيوب الغافقي المصري ، وإن كان صدوقاً إلا أنه تُكلم في حفظه . فقال أحمد : سئ الحفظ . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، يكتب حديثه ولا يحتج بِهِ. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن سعد : منكر الحديث . وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب . وقال الساجي : صدوق يهم ، كان أحمد يقول : يحيى بن أيوب يخطىء خطأ كثيراً . وقال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ [٦٠].

ومحمد بن يزيد بن أبي زياد ،مجهول الحال ، كما قال ابن حجر[٦١] . وأيوب بن قَطن الفلسطيني ، فيه لين ، قاله ابن حجر [٦٢]. والحديث ضعفه جمعٌ من الأئمة . فقال أحمد : رجاله لا يعرفون . وقال أبو داود : وقد اختُلِف في إسناد ، وليس بالقوي . وبمعناه قال الإمام البخاري[٦٣] . وقال الدارقطني : هذا إسناد لا يثبت. وقال ابن حبان في الثقات : أُبَيُّ بْنُ عُمَارَةَ الأَنْصَارِيُّ ،صَلَّى مَعَ النَّبِي ﷺ الْقِبْلَتَيْنِ إلا أَنِّي لَسْتُ أَعْتَمِدُ على إِسْنَادِ خَبَرِهِ [٦٤] . وقال ابن الجوزي في العلل : هذا حديث لا يصح . وقال ابن الأثير : أُبي بن عِمارة هو أُبي بن عمارة الأنصاري، ويقال: عُمارة. صلى النبيُّ ﷺ في بيت أبيه عمارَة القبلتين. أدخله أبو زُرْعة في مسند المصريين، له عنده حديث واحد وهو معلول، وفي إسناده اضطراب [٦٥]. وقال الجوزقاني : حديث منكر [٦٦]. وقال ابن الملقن : وهو حديث ضعيف بشهادة غير واحد من الحافظ له بذلك. ونقل أبو زرعة الدمشقي قال : سألت أحمد عنه: أَتُحِبُّ الْعَمَل بِهِ؟ فقال: رِجَاله لَا يعْرفُونَ. وقال : لست أعْتَمد عَلَى إِسْنَاد خَبره . وقال الأزدي ك فيه نظرٌ مثْناً وإسنادًا، وَهُوَ حَدِيث لَيْسَ بالقائم [٦٧]. وضعفه ابن حجر في في التلخيص الحبير ، ونقل كلام أهل العلم المتقدم ، وزاد : وقال ابن عبدالبر : لا يثبت ، وليس له إسناد قائم . ونقل النووي

---

[٦٠] ينظر لترجمته : تهذيب الكمال (٢٣٣/٣١). وميزان الاعتدال (٣٦٢/٤). وتهذيب التهذيب (١٨٦/١١). والتقريب ت ٧٥٦١ .

[٦١] التقريب ت ٦٤٣٨ .

[٦٢] التقريب ت ٦٢٥ .

[٦٣] ينظر : معرفة السنن والآثار للبيهقي (١١٧/٢).

[٦٤] الثقات (٦/٣).

[٦٥] جامع الأصول لابن الأثير (١٩٠/٩).

[٦٦] الأباطيل والمناكير للجوزقاني (٥٦٨/١) وينظر : بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣٢٣/٣-٣٢٥)..

[٦٧] البدر المنير (٤٢/٣-٤٨)..

في شرح المهذب اتفاق الأئمة على ضعفه . قلت (ابن حجر) : وبالغ الجوزقاني فذكره في الموضوعات [٦٨].

<u>الحديث العاشر :</u> قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ ، من رواية بلال بن أبي موسى الفزاري عنه ﷺ [٦٩] حديث: " مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وُكِلَ إِلَيْهِ..." الحديث. وعزاه ابن حجر للحاكم من طريق محمد بن كثير عن إسرائيل عن عبد الأعلى عنه به . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . **قال ابن حجر : أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ،وَالتِّرْمِذِيُّ ،وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ: وَكِيعٍ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى، لَكِنْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى ، عَنْ بِلالِ بْنِ مِرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ ، عَنْهُ خَيْثَمَةُ ، وَهُوَ الْبَصْرِيُّ ، عَنْ أَنَسٍ ، نَحْوَهُ ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ، قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ: عَنْ وَكِيعٍ ، وَالأَسْوَدِ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، بِهِ .أهـ**

الحديث مداره على عبدا الأعلى بن عامر الثقفي ، واختُلف عليه فيه على وجهين : <u>الوجه الأول</u> : رواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبِيعي ، عنه عن بلال بن أبي موسى الفزاري عن أنس ﷺ . أخرجه أبو داود في الأقضية باب في طلب القضاء والتسرع إليه (٨/٤). ومن طريقه البيهقي في المعرفة (٢٢١/١٤) عن محمد بن كثير . والترمذي في الأحكام باب ماجاء عن رسول الله ﷺ في القاضي (٦١٣/٣-٦١٤). وابن ماجه في الأحكام باب ذكر القضاة (٧٧٤/٢). وأحمد (١١٨/٣). وابن أبي شيبة في القضاء وما جاء فيه (٢٣٥/٧-٢٣٦). جميعهم من طريق وكيع بن الجراح . وأحمد (٢٢٠/٣) عن أسود بن عامر . والحاكم في الأحكام (٩٢/٤). من طريق محمد بن كثير . والبيهقي في الكبرى (١٠٠/١٠). من طريق أبي غسان . جميعهم (محمد بن كثير ووكيع والأسود وأبو غسان) عن إسرائيل بن يونس ، عن عبدالأعلى بن عامر الثقفي عن بلال بن أبي موسى ، عن أنس ﷺ . **ولفظ حديث وكيع والأسود :"مَنْ سَأَلَ القَضَاءَ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ يُنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا فَيُسَدِّدُهُ ". ولفظ ابن كثير وأبو غسان :" مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ، وُكِلَ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».** قال أبو داود : وَقَالَ وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ بِلَالِ بْنِ مِرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ، عَنْ خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ

[٦٨] التلخيص الحبير (٢٨٤/١).
[٦٩] إتحاف المهرة (٤٣٧/١-٤٣٨ ح ٣٩٠) .

أَنَسٍ . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . **الوجه الثاني : رواه أبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري ، عن عبد الأعلى ، عن بلال بن أبي موسى ، عن خيثمة البصري ، عن أنس ﷺ . فزاد فيه : خيثمة البصري** . أخرجه الترمذي في الأحكام باب ماجاء عن رسول الله ﷺ في القاضي (٣/٦١٣-٦١٤). والبيهقي في الكبرى (١٠/١٠٠). عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة به. ولفظه :" مَنْ ابْتَغَى القَضَاءَ وَسَأَلَ فِيهِ شُفَعَاءَ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ ".وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى. والحديث مداره على عبدالأعلى بن عامر الثقفي ، واضطرب عليه الثقات في حديثه ، فيرويه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وأبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري ، وكلاهما ثقتان ثبتان [٧٠] . وقال فيه إسرائيل : عنه عن بلال عن أنس ، ولا يذكر فيه : خيثمة البصري . ويرويه أبو عوانة عنه ،عن بلال عن خيثمة البصري عن أنس . وزاد فيه : خيثمة . **ورجح الإمام الترمذي الوجه الثاني ، والذي رواه أبو عوانة عنه عن بلال بن أبي موسى عن خيثمة البصري ، عن أنس. فقال الترمذي: وهو أصحّ من حديث إسرائيل عن عبدالأعلى.** وكذلك رجح هذا الوجه الإمام الدراقطني ،في العلل : وسئل عن حديث خيثمة البصري، عن أنس بْنِ مَالِكٍ ﷺ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :" من سأل القضاء، وابتغى عليه الشفعاء وكل إلى نفسه، ومن جبر عليه نزل عليه ملك يسدده ". فقال الدارقطني : يرويه عبد الأعلى بن عامر التغلبي، واختلف عنه : فرواه أبو عوانة، عن عبد الأعلى، عن بلال بن مرداس، عن خيثمة، عن أنس. وخالفه إسرائيل، فرواه عن عبد الأعلى، عن بلال بن أبي موسى، عن أنس، ولم يذكر: خيثمة. **ويشبه أن يكون القول قول أبي عوانة** [٧١].

والذي يظهر لي أن البلاء واضطراب الثقات في هذا الحديث ، بسبب عبد الأعلى بن عامر بن عبدالله التغلبي ، فقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وتكلموا فيه حفظه واضطرابه . فضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو حاتِم الرازي، وسفيان الثوري، وابن سعد، والجُوزجاني، وغيرهم. وقال أبوزرعة : ضعيف الحديث ، ربما رفع الحديث وربما وقفه . وقال النسائي :ليس بالقوي ،ويكتب حديثه. وقال ابن عدي : قد حدث عنه الثقات، ويحدث عَنْ سَعِيد بْن جبير، وابن الحنيفة، وأبي عَبْد الرَّحْمَنِ السلمي، وغيرهم، بأشياء لا يتابع عليها . وقال الدارقطني : مضطرب الحديث . وقال ابن حبان: كان

[٧٠] ينظر : لترجمة إسرائيل : تقريب التهذيب ت ٤٠٦ . .ولترجمة أبي عوانة الوضاح اليشكري : التقريب ت ٧٤٥٧ .
[٧١] ينظر : علل الدارقطني (١٢/٨٠). .

ممن يخطئ ويقلب فكثر ذلك في قلة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، على أن الثوري كان شديد الحمل عليه . وقال ابن حجر :صدوق يهم [٧٢] . والراجح أنه ضعيف . فقد ضعفه جمع من لأئمة وتكلموا في حفظه واضطرابه . ومال ابن القطان إلى ترجيح الوجه الأول ، والذي رواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبِيعي ، عبدالأعلى بن عامر، عن بلال بن أبي موسى الفزاري عن أنس ﷺ ، ولم يذكر فيه : خيثمة . فقال ابن القطان: العجب من الترمذي ، فإنه أورد الحديث من رواية إسرائيل عن عبدالأعلى . ثم قال في رواية أبي عوانة: إنها أصح من رواية إسرائيل. وإسرائيل أحد الْحفاظ، ولولا ضعف عبدالأعلى ، كان هذا الطريق خيراً من طريق أبي عوانة ، الذي فيه خيثمة وبلال بن مرداس . وَلَوْلَا ضعف عبد الْأَعْلَى، كَانَ هَذَا الطَّرِيق خيرا من طَرِيق أبي عوَانَة، الَّذِي فِيهِ خَيْثَمَة وبلال بن مرداس [٧٣].

ورجح الألباني أن الاضطراب في الحديث سببه عبدالأعلى بن عامر التغلبي ، فقال في السلسلة الضعيفة : وعبد الأعلى بن عامر ضعيف . ومع ضعفه، فقد اضطرب في إسناد هذا الحديث، فرواه إسرائيل عنه، وقال أبو عوانة: عن عبد الأعلى عن بلال بن مرداس الفزاري عن خيثمة البصري عن أنس . علّقه أبو داود، ووصله البيهقي والترمذي ،وقال: " هو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى ". قلت: كأنه يعني أن أبا عوانة واسمه الوضاح بن عبد الله اليشكري، أحفظ من إسرائيل وهو ابن يونس بن أبي إسحاق، ولست أشك في ذلك، ولكن عبد الأعلى هذا ليس بالحافظ الضابط؛ حتى إذا اختلف عليه في الإسناد صرنا إلى الترجيح! كلا، بل الصواب أن نجعل اختلاف الثقات عليه دليلا على ضعفه هو، وأنه لم يضبط الإسناد [٧٤].

والحديث ضعيف بهذا الإسناد ، مداره على عبدالأعلى بن عامر ، وهو ضعيف . وكذلك خيثمة بن أبي خيثمة البصري ، ضعيف . قال ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن حجر : لين الحديث [٧٥]. وبلال بن مرداس، ويُقال: ابن أَبي مُوسَى الفزاري ، مجهول الحال. ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الأزدي : لم يصح حديثه . قال ابن حجر : كأنه عنى

[٧٢]ينظر لترجمته : المجروحين لابن حبان (١٥٥/٢). والكامل لابن عدي (٥٤٦/٦) تهذيب الكمال (٣٥٢/١٦). ميزان الاعتدال (٥٣٠/٢). وتهذيب التهذيب (٩٤/٦). وتقريب التهذيب ت ٣٧٥٥ .

[٧٣]ينظر : بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٥٤٧-٥٤٨)

[٧٤]ينظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٩٦/٣-٢٩٧).

[٧٥]ينظر لترجمته : تهذيب الكمال (٣٦٩/٨). وتهذيب التهذيب (١٧٨/٣). والتقريب ت ١٧٧٢ .

للاضطراب الذي فيه ، وقد جهله ابن القطان . وقال في التقريب : مقبول [٧٦] . ولم يتابع في هذا الحديث فهو لين الحديث ، وحديثه ضعيف .

الحديث الحادي عشر : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ ، من رواية أبي سفيان طلحة بن نافع عنه ﷺ [٧٧] : حديث : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: " يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ".وعزاه ابن حجر لأحمد عن أبي معاوية وعبدالواحد ، والحاكم في الدعاء من طريق أبي معاوية ، ، كلاهما (أبو معاوية وعبدالواحد) عن الأعمش عن أبي سفيان به . **وقال ابن حجر : خَالَفَهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، فَرَوَاهُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ.أهـ**

الحديث مداره على سليمان بن مهران الأعمش، واختُلِف عليه فيه على أربعة أوجه . فقيل : عنه، عن أبي سفيان طلحة بن نافع ، عن أنس بن مالك ﷺ. وقيل : عنه ،عن يزيد الرّقاشي عن أنس بن مالك ﷺ. وقيل : عنه ،عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبدالله ﷺ . وقيل : عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ﷺ. وتفصيل هذه الأوجه ،والراجح منها بما يلي :

الوجه الأول: والذي قيل فيه: عنه، عن أبي سفيان طلحة بن نافع ،عن أنس بن مالك ﷺ . أخرجه الترمذي في القدر باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (٤/٤٤٨-٤٤٩). وأحمد (١١٢/٣). وأبو بكر بن أبي شيبة في الدعاء – من كان يقول يا مقلب القلوب (٢٠٩/١٠). وأبو يعلى (٣٥٩/٦). وابن أبي عاصم في السنة (١٠١/١). والبزار (٥٩/١٤). والطبري في جامع البيان (١٨٨/٣). والحاكم في الدعاء (٥٢٦/١). والبيهقي في القضاء والقدر (صـ٢٦٩ح ١٣٨٢). والبغوي في شرح السنة (١٦٥/١). من طرق عن أبي معاوية الضرير .

وأخرجه أحمد (٢٥٧/٣). ومن طريقه الضياء في المختارة (٦/٢١١-٢١٢). والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٩/٢). من طريق عبدالواحد بن زياد العبدي . والدارقطني في الصفات (صـ٣٣ ح٤١). والآجري في الشريعة (١١٥٩/٣). وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٧٤/٧). وأبو نعيم في الحلية (١٢٢/٨). والضياء في المختارة (٦/٢١٢-٢١٣). من طريق الفضيل بن عياض . والبيهقي في القضاء والقدر (صـ٢٧٠ ح ٣٨٤). من طريق أبي بكر بن عياش

[٧٦] ينظر لترجمته : تهذيب الكمال (٢٩٨/٤). وتهذيب التهذيب (٥٠٤/١). والتقريب ت ٧٨٣ .
[٧٧] إتحاف المهرة (٥٩/٢ ح ١٢٢٠) .

. جميعهم (أبو معاوية وعبدالواحد والفضيل بن عياض وأبو بكر بن عياش) عن الأعمش ، عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه. ولفظه :" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: " يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ". قَالَ: فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: فَقَالَ:" نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا ". وقال الترمذي : وهذا حديث حسن ، وهكذا روى غير واحد عن الأعمش ، عن أبي سفيان، عن أنس . وروى بعضهم عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سفيان عن أنس أصحّ . وقال البزار : رواه غير أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . وقال الحاكم : صحيح على شرطهما ، ولم يخرجاه . وقال البغوي : حديث حسن .

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (صـ٢٣٥ ح ٦٨٣). وابن منده في التوحيد (٢٧٣/١). والبيهقي في القضاء والقدر (صـ٢٧٠ ح ٣٨٣). من طرق عن أبي الأحوص سلاّم بن سُليم ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ويزيد- يعني الرّقاشي- ، عن أنس بن مالك بنحوه . فزاد فيه أبو الأحوص مع أبي سفيان : يزيد الرّقاشي .

<u>الوجه الثاني</u> : والذي قيل فيه : عن الأعمش ،عن يزيد الرّقاشي عن أنس بن مالك ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في الدعاء باب في دعاء رسول الله ﷺ (١٢٦٠/٢).والدارقطني في الصفات (صـ٣٤ ح٤٢). من طريق عبدالله بن نمير . والطبراني في الدعاء (١٣٩٠/٣-١٣٩١). من طريق سليمان بن طرخان التيمي . والآجري في الشريعة (١١٥٩/٣-١١٦٠). من طريق إبراهيم بن عيينة . جميعهم (عبدالله بن نمير وسليمان التيمي وإبراهيم بن عيينة) عن الأعمش ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك ، بنحو لفظ حديث أبي معاوية . وتقدم في الوجه الأول أن البخاري أخرجه في الأدب المفرد (صـ٢٣٥ ح ٦٨٣). وابن منده في التوحيد (٢٧٣/١). والبيهقي في القضاء والقدر (صـ٢٧٠ ح ٣٨٣). من طرق عن أبي الأحوص سلاّم بن سُليم ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ويزيد- يعني الرّقاشي- ، عن أنس بن مالك بنحوه . فقرّن فيه أبو الأحوص سلاّم بن سُليم مع أبي سفيان : يزيد الرّقاشي .

<u>الوجه الثالث</u> : والذي قيل فيه : عن الأعمش ،عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبدالله ﷺ . أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٠٧/٤).والدارقطني في الصفات (صـ٣٣ ح ٤١). وابن منده في الرد على الجهمية (صـ٤٧ ح٢٥). والخرائطي في اعتلال القلوب (صـ ١٨ ح١٢). والجورقاني في الأباطيل والمناكير (١٧٣/١). والحاكم في التفسير (٢٨٨/٢-

٢٨٩). والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٨/٢). من طريق سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما بنحوه . وقال ابن منده: ووصف سفيان الثوري بالسبابة والوسطى فحركهما. وهذا حديث ثابت باتفاق . وقال الجورقاني : هذا حديث صحيح ، رجاله كلهم ثقات أثبات . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم .

الوجه الرابع : والذي قيل : عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ﷺ. أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦١/١). من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي ، عن قيس بن الربيع ، عن الأعمش ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه ، مختصراً . **وبعد النظر في أوجه الاختلاف ، يظهر والله أعلم أن الوجه الأول والثاني محفوظان عن الأعمش، والذي قيل فيها : عن الأعمش، عن أبي سفيان طلحة بن نافع ، عن أنس بن مالك ﷺ. والآخر : عن الأعمش، عن يزيد الرّقاشي عن أنس بن مالك ﷺ.**

ويقوي ذلك رواية البخاري وابن منده والبيهقي عن أبي الأحوص سلاّم بن سُليم ، والذي رواه عن الأعمش ، فقال فيه : عنه عن أبي سفيان ويزيد الرّقاشي عن أنس . وأبو الأحوص الكوفي سلاّم بن سُليم الحنفي ، ثقة متقن صاحب حديث ، وهو من أثبت الناس في الأعمش [٧٨]. وروى عنه الوجهين ، فمرة : عن الأعمش عن أبي سفيان ، ومرة : عن الأعمش عن أبي سفيان ويزيد. وهذا هو الذي رجحه الإمام الدارقطني ، وسئل عن حديث أبي سفيان طلحة بن نافع، عن أنس :" كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك" . فقال : يرويه الأعمش ، واخْتُلِفَ عنه ، فرواه أبو معاوية الضرير وفضيل بن عياض ، عن الأعمش ،عن أبي سفيان ،عن أنس . وخالفهما سليمان التيمي، وأبو بكر بن عياش، فروياه عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس .وروى هذا الحديث أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي سفيان، ويزيد الرقاشي، عن أنس . **فدل على أن القولين صحيحان** [٧٩].

والإمام الترمذي رجح –كما تقدم – الوجه الأول ،فقال : وهذا حديث حسن ، وهكذا روى غير واحد عن الأعمش ، عن أبي سفيان، عن أنس . وروى بعضهم عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سفيان عن أنس أصحّ .

فإذا تبين أن الوجهين صحيحان ، والصحيح فيه :عن الأعمش ، عن أبي سفيان طلحة بن نافع ويزيد بن أبان الرّقاشي، عن أنس . فإن الحديث من هذا الوجه حسنٌ ، كما قال

[٧٨] ينظر علل الدارقطني (٢٤٩/١٢-٢٥٠). ينظر : شرح العلل لابن رجب (٧١٥/٢-٧٢٠). والتقريب ت ٢٧١٨ .
[٧٩] ينظر علل الدارقطني (٢٤٩/١٢-٢٥٠).

الترمذي والبغوي، لحال طلحة بن نافع الواسطي ، أبو سفيان الإسكاف . قال أحمد والنسائي : ليس به بأس . وقال البزار : ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي: لا بأس به، روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة. وقال الذهبي : ثقة . وقال ابن حجر : صدوق . وسماعه من أنس بن مالك ﷺ محتمل ، كما قال أبو حاتم : لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً، فأما جابر فإن شعبة يقول: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث، وقال : وأما أنس فإنه يحتمل [٨٠] . وأما يزيد بن أبان الرّقاشي فهو ضعيف ، كما تقدم في الحديث الثامن .

فإذا صح الوجهين عن الأعمش ، فيمكن – والله أعلم – القول أيضاً أن حديث سفيان الثوري ، عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر ﷺ محفوظٌ أيضاً . لأن سفيان الثوري هو أعلم الناس بحديث الأعمش ، كما قال أحمد وابن مهدي وابن معين وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة ، وغيرهم . والثوري وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير أثبت الناس في الأعمش[٨١] . وأما الوجه الرابع الذي رواه قيس بن الربيع عن الأعمش عن ثابت عن أنس ، فقال فيه : ثابت عن أنس . فهو منكر غير محفوظ ، وقيس بن الربيع وإن كان صدوقاً إلا أنه تكلم في حفظه[٨٢] ، ولا يقارن بالحفظ والإتقان بالثوري وبأبي معاوية الضرير وسلاّم بن سُليم أبي الأحوص والفضيل بن عياض . والحديث حسّنه الترمذي والبغوي ، وصححه الحاكم . وقال ابن منده: وهذا حديث ثابت باتفاق. وقال الجورقاني : هذا حديث صحيح ، رجاله كلهم ثقات أثبات .

المبحث الرابع : الأحاديث التي أعلّها بالخطأ في متنها

الحديث الثاني عشر : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية جرير بن حازم عن ثابت البُناني عنه ﷺ[٨٣] : حديث: " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ مِنَ الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيُكَلِّمُهُ الرَّجُلُ وَيُكَلِّمُهُ ، ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَى مُصَلاهُ فَيُصَلِّي ". وعزاه ابن حجر : لابن خزيمة في الجمعة ، ولابن حبان في الصحيح ، وللحاكم في الجمعة ، من طرق عن جرير

[٨٠] ينظر لترجمته : المراسيل لابن أبي حاتم (صـ١٠٠ ت ١٥٥). وتهذيب الكمال (٤٣٨/١٣). وسير أعلام النبلاء (٢٩٣/٥). ومن تكلم فيه وهو موثق للذهبي (صـ٢٧٢ ت ١٦٨). وشرح العلل لابن رجب (٨٥٢/٢). وتهذيب التهذيب (٢٦/٥) . والتقريب ت ٣٠٥٢ .

[٨١] ينظر : شرح العلل لابن رجب (٧١٥/٢-٧٢٠).

[٨٢] ينظر لترجمته : تهذيب التهذيب (٣٩١/٨). وقال ابن حجر في (التقريب ت ٥٦٠٨): صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به .

[٨٣] إتحاف المهرة (٤٤١/١-٤٤٢ ح ٣٩٩).

بن حازم عن ثابت به . وقال الحاكم : صحيح على شرطهما . **قال ابن حجر : لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ ، قَدْ بَيَّنَ عِلَّتَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ.رَوَاهُ أَحْمَدُ: عَنْ وَكِيعٍ وَحَجَّاجٍ ، كِلاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ، بِهِ. وَعَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ .أهـ**

الحديث أخرجه أبو داود في الصلاة باب الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر (٦٦٨/١-٦٦٩). والترمذي في الصلاة باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر (٣٩٤/٢). وفي العلل الكبير (٢٧٦/١). والنسائي في الجمعة باب الكلام والقيام بعد النزول عن المنبر (١١٠/٣). وابن ماجه في الصلاة باب ما ماجاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر (٣٥٤/١). وأحمد (٦٦٨/١-٦٦٩). والطيالسي (٥٢٥/٣). وابن أبي شيبة في الصلاة باب الكلام يوم الجمعة (١٢٧/٢). وعبد بن حميد في مسنده (صـ٣٧٦ح ١٢٦٠). أبو يعلى في مسنده (١٧١/٦). والبزار (٢٧٣/١٣). وابن خزيمة في الصحيح في الصلاة (١٦٩/٣). والطحاوي في مشكل الآثار (٤٣٤/٩). وابن حبان في الصحيح (٤٤/٧-٤٥). وتمام في الفوائد (٣٥١/١). والحاكم في الصلاة (٢٩٠/١). والبيهقي في الكبرى (٢٢٤/٣). **جميعهم من طرق عن جرير بن حازم عن ثابت البُناني عن أنس ﷺ ، ولفظ أبي داود :" رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ مِنَ الْمِنْبَرِ فَيَعْرِضُ لَهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ، فَيَقُومُ مَعَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي** ". قال الترمذي : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم . سمعت محمداً يقول : وَهِمَ جريرُ بن حازم في هذا الحديث ، والصحيح ما رُوي عن ثابت عن أنس ، قال : أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي ﷺ فما زال يكلمه حتى نعس بعض لقوم . والحديث هو هذا . وجرير بن حازم رُبما يَهِمُ في الشيء ، وهو صدوق .

وقال في العلل :سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : هو حديثٌ خطا ، أخطأ فيه جرير بن حازم . والصحيح : عن ثابت ، عن أنس ﷺ قال :" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يَتَكَلَّمُ مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى يَنْعَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ ". وقال أبو داود : الحديث ليس بمعروف عن ثابت ، هو مما تفرّد به جرير بن حازم . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

والحديث معلولٌ كما قال ابن حجر ، أعلّه الإمام البخاري ، ونصّ البخاري على أن الخطأ فيه من جرير بن حازم ، وجرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي ، أبو النضر البصري ، وثقه غير واحد من أهل العلم وتكلموا في حديثه عن قتادة خاصة ، وإذا حدّث من حفظه . ولذا قال البخاري : ربما يهم في الشيء ، وهو صدوق . وقال ابن حجر : ثقةٌ ، لكن في

حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدّث من حفظه [٨٤] . **فالصحيح من حديث ثابت البُناني من رواية جمع عنه ،وهي التي اعتمدها الشيخان في الصحيح ، وذكرها البخاري –كما تقدم– ، فقال : والصحيح : عن ثابت ، عن أنس قال :" كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يَتَكَلَّمُ مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى يَنْعَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ** ". أخرجه في الأذان باب الكلام إذا أقيمت الصلاة (٢١٥/١). من طريق حميد الطويل . ومسلم في الحيض باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (٢٨٤/١). حماد بن سلمة . وأبو داود في الطهارة باب في الوضوء من النوم (١٣٩/١). من طريق حماد بن سلمة . والترمذي في الصلاة باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر (٣٩٦/٢). وأحمد (١٦١/٣). من طريق معمر. وأحمد (١٨٢/٣، ٢٠٥). وابن حبان في الصحيح (٣٨٠/٥). من طريق حميد . جميعهم (حميد وحماد ومعمر) عن ثابت البُناني به بنحوه، ولفظه عند مسلم : " أُقِيمَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ: لِي حَاجَةٌ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ، أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ، ثُمَّ صَلَّوْا ". وأخرجه البخاري في الأذان باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة (٢١٥/١). ومسلم في الحيض باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (٢٨٤/١). من طريق عبدالعزيز بن صهيب عن أنس ﷺ بنحوه ، ولفظه :" أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ المَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ القَوْمُ ".

<u>الحديث الثالث عشر</u> : قال ابن حجر ، في مسند أنس بن مالك ﷺ، من رواية عيسى بن طَهْمان عنه ﷺ[٨٥]**: حَدِيث :" أَطْعَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ خُبْزًا وَلَحْمًا** ". وعزاه ابن حجر للحاكم في المعرفة ، من طريق أحمد بن حازم عن أبي نعيم عنه به . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . **قال ابن حجر : الْمَحْفُوظُ بِهَذَا الإِسْنَادِ: أَطْعَمَ عَلَى زَيْنَبَ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فَأَمَّا صَفِيَّةُ فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ وَلِيمَتَهُ عَلَيْهَا كَانَتْ سَوِيقًا وَغَيْرُهُ جُمِعَ فِي نِطْعٍ، وَقَدْ سَاقَهُ أَصْحَابُ الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ، مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ وَغَيْرِهِ، وَمَا أَدْرِي الْغَلَطَ فِي هَذَا مِمَّنْ هُوَ؟ ، فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَلَى الصَّوَابِ . وَكَذَا رَوَيْنَاهُ فِي الْجُزْءِ الثَّامِنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرِو بْنِ السَّمَّاكِ، وَأَحْمَدُ بْنِ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ مِنَ الْحُفَّاظِ، فَأَظُنُّ الْوَهْمَ فِيهِ مِنْ شَيْخِ الْحَاكِمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ .أهـ**

[٨٤] ينظر لترجمته : تهذيب الكمال (٥٢٤/٤). وتهذيب التهذيب (٦٩/٢). وتقريب التهذيب ت ٩١٩ .
[٨٥] إتحاف المهرة (١٦٠/٢ ح ١٤٦٢).

وتعقبه الحافظُ الذهبيُّ ، الحاكمَ ، فقال : بل غلط ، إنما ذي زينب . وهو كما قال الذهبي وابن حجر ، والمحفوظ في هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ أطعم على زينب رضي الله عنها خبزاً ولحماً ، ولفظه في الصحيحين ولفظه :" أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْزًا وَلَحْمًا،... الحديث ".أخرجه البخاري في تفسير القرآن باب قوله تعالى {لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ... الآية }(٢٧٩/٣). من طريق حميد الطويل وفي التوحيد باب{وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ}،{وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ}.(٣٨٨/٧). من طريق عيسى بن طهمان . ومسلم في النكاح باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها (١٠٤٦/٢). من طريق ثابت البُناني . جميعهم (حميد وعيسى بن طَهمان وثابت) عن أنس ﷺ : " أن النبي ﷺ أطعم على زينب رضي الله عنها خبزاً ولحماً ". ولفظ حديث عيسى بن طَهمان عند البخاري : " نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ ".

وهذا المحفوظ في هذا الحديث بتخريج الشيخين البخاري ومسلم لها ، كما قال ابن حجر : الْمَحْفُوظُ بِهَذَا الإِسْنَادِ: أَطْعَمَ عَلَى زَيْنَبَ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِي . وهو الصواب من حديث أبي نُعيم الفضل بن دُكين عن عيسى بن طهمان ، كما هي رواية ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ، وأبي عمرو السماك [٨٦]، في حديثهم عن أبي نُعيم الفضل بن دُكين ، والتي توافق رواية خلاد بن يحيى عن عيسى بن طهمان عند البخاري ، وبيّن ابن حجر أن تلميذ أبي نعيم وهو الراوي عنه ، وهو: أحمد بن حازم بن أبي غرزة من الحفّاظ ، ولعل الوهم فيه ممن فوقه ، وهو شيخ الحاكم ، وهو : علي بن عبدالرحمن السَّبِيعِيُّ . فقال : وأحمد بن حازم بن أبي غرزة من الحفّاظ ، فأظن الوهم فيه من شيخ الحاكم . وعلي بن عبدالرحمن بن عيسى بن زيد السَّبِيعِيُّ . وثقه الخطيب البغدادي [٨٧]. وبكل حال ، حتى ولو كان شيخ الحاكم ثقة ، فإن الحديث من هذا الوجه خطأٌ ، والصواب والمحفوظ فيه هو ما اعتمده الشيخان البخاري ومسلم في الصحيح ، وهو : " أن النبي ﷺ أطعم على زينب رضي الله عنها خبزاً ولحماً ". وذُكْرُ صفية بنت حيي رضي الله عنها خطأ . كما قال الذهبي وابن حجر .

[٨٦] ذكرها ابن حجر إتحاف المهرة ولم أقف عليها بعد البحث .
[٨٧] ينظر لترجمته : تاريخ بغداد (٣٢/١٢). وسير أعلام النبلاء (١١٩/١٢). .

الخاتـمة

الحمد لله الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث في تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر على الحاكم في المستدرك . **وبعد البحث والدراسة ، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية :**

١- مكانة الحافظ ابن حجر العسقلاني ومنزلته العالية الرفيعة في العلم والتعليم والتصنيف والتحقيق والتخريج وعلل الحديث ، ويكيفه هذا المصنف العظيم " إتحاف المهرة ".

٢- أهمية تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر في كتابه " إتحاف المهرة " ، على أصحاب المصنفات العشرة وغيرهم ، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم البزار ، وغيرهم .

٣- تنوع تعقب واستدراك ابن حجر على الحاكم وغيره، في المتون والأسانيد ، وذكر علل الحديث التي نصّ عليها الأئمة ، كأحمد والبخاري والترمذي وأبي حاتم والدارقطني .

٤- الحافظ ابن حجر فيما يتعلق بالأحاديث المعلة أحياناً يذكر علتها من جهة الاختلاف في الرفع والوقف ، أو من جهة الوصل والإرسال ، أو إبدال راوٍ أو زيادته أو إسقاطه ، أو من جهة العلة في متن الحديث . **ويمكن أن نخلص إلى التوصيات التالية :**

١- أهمية اعتنى الباحث بكتب الأطراف، لما لها من أهمية في التحقق من صحة الإسناد .

٢- ضرورة رصد جميع تعقبات واستدراكات الحافظ ابن حجر في " إتحاف المهرة " على الحاكم وغيره ، ودراستها وتحقيقها . خصوصاً الأحاديث التي ذكر علتها .

٣- طرح مثل هذه المواضيع على طلاب الدراسات العليا والمتخصصين في السُّنّة وعلومها في الجامعات ، حتى يتم بحثها وتحقيقها بشكل علمي مؤصل .

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجه الكريم ، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ وزلل ، فما كان فيه صواباً فمن الله تعالى ، وما كان فيه من خطأ فهو من نفسي والشيطان . والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً . وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

ثبت المصادر والمراجع

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الجورقاني (ت ٥٤٣هـ). تحقيق د.عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي . نشر دار الصميعي للنشر الرياض – ط(٤)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالتعاون مع الجامعة الإسلامية . سنة ١٤١٧هـ.

٣- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما . لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ). تحقيق د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش . مكتبة النهضة الحديثة . مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

٤- الآحاد والمثاني . لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم . تحقيق . د . باسم الجوابرة . دار الراية . الرياض ١٤١١ هـ .

٥- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان . ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٢ .

٦- الأدب المفرد . للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . (ت ٢٥٦هـ). بتخريج وتعليق محمد ناصر الدين الألباني . دار الصديق . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة . لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ). تحقيق محمد إبراهيم البنا ومجموعة . كتاب الشعب بمصر .

٨- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار . لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله النمري ، أبو عمر القرطبي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي .الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. دار قتيبة : دمشق . ودار الواعي: حلب.

٩- الإصابة في تمييز الصحابة . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق علي بن محمد البجاوي . دار نهضة مصر بمصر .

١٠- إطراف المُسْنِد المعتلي بأطراف المُسْنَد الحنبلي . للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر . دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب دمشق – بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١١- البحر الزخار ، المعروف بمسند البزار . لأبي بكر أحمد بن عمر البزار (ت ٢٩٢هـ) تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي . مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة.

١٢- بيان الوهم الإيهام الواقعين في كتاب الأحكام . للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ). تحقيق د. الحسين آيت سعيد . دار طيبة . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

١٣- التاريخ الكبير .للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).تحقيق عبدالرحمن المعلمي. مصورة دار الكتب العلمية – بيروت .

١٤- تاريخ بغداد . للإمام الخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق . مصطفى عبدالقادر عطا . مكتبة عباس أحمد الباز . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . ليوسف بن عبدالرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ). تصحيح عبدالصمد بن شرف الدين . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ. المكتب الإسلامي .

١٦- تقريب التهذيب . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). تحقيق . أبو الأشبال الصغير أحمد شاغف الباكستاني . دار العاصمة . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
١٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق جماعة من المحققين . وزارة الأوقاف – المغرب .
١٨- تهذيب التهذيب . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). دار الكتاب الإسلامي .
١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال . ليوسف بن عبدالرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ). تحقيق د. بشار عواد معروف . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة .
٢٠- الثقات . لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). مؤسسة الكتب الثقافية . ط١٣٩٣هـ.
٢١- الجامع . للإمام الحافظ أي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق . أحمد محمد شاكر . وأتمه محمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوه عوض . تصوير دار أحياء التراث العربي . بيروت.
٢٢- الجامع الصحيح . للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تصحيح /محب الدين الخطيب . وترقيم / محمد فؤاد عبد الباقي . المكتبة السلفية . الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٢٣- الجامع الصحيح . للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ).تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي .دار عالم الكتب .الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٢٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ . لابن الأثير ، أبي السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ). تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط . مكتبات الحلواني ودار البيان ومطبعة الملاح ١٣٩٢هـ.
٢٥- جامع بيان العلم وفضله . لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ). تصحيح عبدالرحمن بن محمد عثمان . الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ. المكتبة السلفية بالمدينة .
٢٦- جامع البيان في تأويل آي القرآن . لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). بدون تحقيق . مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر . الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.
٢٧- الجامع لشعب الإيمان . لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ. تحقيق / عبدالعلي عبدالحميد حامد .الدار السلفية بومباي الهند .الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٨- الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). دار الكتب العلمية مصورة عن الطبعة الهندية .
٢٩- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر . لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ . تحقيق / إبراهيم باجس عبدالمجيد . دار ابن حزم . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٣٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة . محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت . ومكتبة المعارف . الرياض .
٣١- سلسلة الأحاديث الضعيفة . محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت . ومكتبة المعارف . الرياض .
٣٢- السنن . لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق . عزت بن عبيد الدعاس وعادل السيد . دار الحديث سوريا . الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
٣٣- " السنن " . للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). ترقيم وفهرسة عبدالفتاح أبو غدة . مصورة دار البشائر . بيروت
٣٤- " السنن " . للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق وترقيم . محمد فؤاد عبدالباقي .دار الحديث . القاهرة . بلا تاريخ .

٣٥- " السنن ". للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). تحقيق عبدالله هاشم اليماني . دار المحاسن للطباعة . القاهرة .
٣٦- " السنن " . لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق فواز أحمد زمزلي وخالد السبع . دار الريان للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٣٧- السنن الكبرى . للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق . د. عبدالله التركي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٣٨- السنن الكبرى . للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). دار المعرفة . بيروت . مصورة عن الطبعة الهندية .
٣٩- سير أعلام النبلاء . لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط وبشار عواد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة السابعة ١٤١٠هـ.
٤٠- شرح صحيح مسلم . لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). دار الفكر . بيروت .
٤١- شرح السنة . لمحي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٤٢- شرح علل الترمذي . لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي . تحقيق . همام عبدالرحيم سعيد . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. مكتبة المنار . الأردن .
٤٣- شرح مشكل الآثار . لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ). تحقيق : شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٤٤- صحيح ابن خزيمة . للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ). تحقيق مصطفى الأعظمي . المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
٤٥- كتاب الصفات. لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). تحقيق/د.عبد الله الغنيمان. الناشر /مكتبة الدار - المدينة المنورة. الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ
٤٦- الطبقات الكبرى . لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت ٢٣٠هـ). تحقيق محمد عبدالقادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٤٧- الطيوريات. انتخاب :أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ) ، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ). تحقيق /دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن . الناشر : مكتبة أضواء السلف، الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
٤٨- العلل . لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). من (ج ١-ج ١١) تحقيق . محفوظ الرحمن السلفي . الطبعة الأولى . دار طيبة . الرياض .
٤٩- علل الحديث . لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). اعتناء به د/ سعد بن عبدالله الحميد. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
٥٠- العلل الكبير . لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ترتيب أبي طالب القاضي . تحقيق . حمزة ديب مصطفى . مكتبة الأقصى عمان . ١٤٠٦هـ.
٥١- العلل المتناهية . لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). تحقيق . إرشاد الحق الأثري . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ. المكتبة الإمدادية . مكة المكرمة .
٥٢- علوم الحديث . لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ).تحقيق . نور الدين عتر . إعادة الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ دار الفكر المعاصر بيروت. ودار الفكر دمشق.

٥٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث . للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). تحقيق علي حسين علي . مكتبة السنة بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال . لأبي أحمد عبدالله بن عدي (ت ٣٦٥هـ).(ط ١) ١٤٠٤هـ. دار الفكر . بيروت .
٥٥- الكنى والأسماء . لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣١٠هـ). تحقيق / أبو قتيبة محمد نظر الفاريابي .دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .
٥٦- لسان الميزان . لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ. مجلس دائرة المعارف بالهند . تصوير دار الكتاب الإسلامي .
٥٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد . تصوير دار المعرفة .بيروت . سنة ١٤١٢هـ.
٥٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). تصوير دار الكتاب العربي . ١٤٠٧هـ.
٥٩- المحلى . لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ). تحقيق أحمد بن محمد شاكر . دار التراث . القاهرة .المراسيل . لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). تحقيق . شكر الله بن نعمة الله القوجاني . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
٦٠- المستدرك على الصحيحين . للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ). ومعه تلخيص المستدرك . الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ). دائرة المعارف العثمانية بالهند . تصوير مكتبة النصر الحديثة بالرياض .
٦١- المسند . للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تصوير دار الفكر . مصور عن الطبعة الحلبية بالمطبعة الميمنية .
٦٢- المسند . للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). تحقيق . حسين سليم أسد . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ. دار الثقافية العربية . دمشق . سوريا .
٦٣- المسند . لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي . دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. مصر .
٦٤- المسند . للإمام عبدالله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. عالم الكتب بيروت .
٦٥- المسند . للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ). دار الكتبي . مصور عن الطبعة الثانية لدائرة المعارف العثمانية بالهند .
٦٦- المسند . للهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ). تحقيق محفوظ الرحمن زين الله . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. مكتبة العلوم والحكم . المدينة النبوية .
٦٧- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه . لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ). تحقيق موسى علي وعزت عطية . دار الكتب الحديثة بمصر .
٦٨- المصنف . للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ). تحقيق /حمد الجمعة ، ومحمد اللحيدان . مكتبة الرشد . الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
٦٩- المصنف . للحافظ عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . المكتب الإسلامي بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
٧٠- المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية . للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق غنيم بن عباس غنيم . دار الوطن . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧١- معرفة السنن والآثار . للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق د . عبدالمعطي قلعجي . الطبعة الأولى ١٤١١هـ. جامعة الدراسات الإسلامية بباكستان . دار قتيبة بدمشق . دار الواعي بحلب . دار الوفاء بالقاهرة .
٧٢- المعجم الأوسط . للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق د. محمود الطحان . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. مكتبة المعارف . الرياض .
٧٣- المعجم الكبير . للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق . حمدي عبدالمجيد السلفي . مكتبة ابن تيمية . القاهرة .
٧٤- معجم الصحابة . للحافظ أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي ت ٣١٧ هـ. تحقيق د / محمد الأمين بن محمد الجكي الشنقيطي . مكتبة دار البيان بدولة الكويت . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٧٥- معجم الصحابة . لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ). تحقيق أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي . مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٧٦- المغني في الضعفاء . للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق . أبي الزهراء حازم القاضي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٧٧- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية . لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ).تحقيق /محمد رشاد سالم. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٧٨- الموضح لأوهام الجمع والتفريق . للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق. عبدالمعطي أمين قلعجي . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. دار المعرفة. بيروت
٧٩- الموطأ . للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). رواية يحيى بن يحيى . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي . دار الحديث القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٨٠- ميزان الاعتدال . للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق . علي بن محمد البجاوي . دار المعرفة . بيروت . مصور عن الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
٨١- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية . للحافظ عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ). تحقيق. أعضاء المجلس العلمي بدابهيل . الهند . تصوير دار الحديث بالقاهرة .
٨٢- النهاية في غريب الحديث والأثر . لأبن الأثير المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ). تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود الطناحي .دار الفكر بيروت .الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

الفهرس الموضوعي العام

١- المقدمة (١)
٢- التمهيد: وفيه تعريفٌ موجز بالحافظ ابن حجر، وكتابه " الإتحاف". (٣)
٣- المبحث الأول : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في رفعها ووقفها . (٦)
٤- المبحث الثاني : الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في وصلها وإرسالها. (١٢)
٥- المبحث الثالث :الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف في تسمية أحد رجال إسنادها ، أو زيادة راوٍ ، أو إبداله ، أو إسقاطه . (١٧)
٦- المبحث الرابع : الأحاديث التي أعلّها بالخطأ في متنها . (٣٧)
٧- الخاتمة . (٤١)
٨- ثبت المصادر والمراجع . (٤٢)
٩- الفهرس الموضوعي العام . (٤٧)

Menoufia University
Faculty of Arts Journal

web site : http //: www.menofia.edu.eg
e.mail: rjfa2012@gmail.com

Scanned with CamScanner